جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

 قسم الاقتصاد

 محاضرات في

 السياسة المالية

المرحلة الثالثة

الاستاذ المساعد الدكتور

ضيدان المالكي

الفصل الاول

السياسة الاقتصادية ( المفهوم والانواع)

تفيد قواميس اللغة العربية أن كلمة السياسة تعني التصرف في الأمور ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، ويتضمن المفهوم العام للسياسة " كل القرارات والأوامر والتشريعات واللوائح التي تصدرها الحكومة للتعبير عن توجهاتها أو إنفاذ تلك التوجهات " والسياسات العامة قد تكون داخلية وخارجية

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية التعريف والخصائص

 اولا:" تعرف السياسة الاقتصادية بعدة تعاريف نختار منها: -

 يقصد بها بشكل عام كل ما يتعلق باتخاذ القرارات **المتعلقة بالاختيار بين الوسائل المختلفة والمتاحة لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع**، مثال ذلك لو ارادت الدولة كبح جماح التضخم فإنها قد تفعل ذلك باعتماد سياسة الدفاع عن سعر الصرف للعملة، او التأثير على عرض النقد، او تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب.

**تعريف اخر** هي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من جانب السلطة العامة الهادفة ,وباستخدام الوسائل المختلفة , الى تحقيق الاهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الاجل القصير او البعيد ,**وتعرف ايضا** بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

**اهداف السياسة الاقتصادية**

 **تتبع إجراءات السياسة الاقتصادية " الفلسفة الاقتصادية للبلد، كما تختلف هذه الإجراءات من وقت لآخر داخل البلد الواحد" فهي ليست معيارية ولكن تبقى أهداف السياسة الاقتصادية واحدة وبذلك يتفق معظم الاقتصاديون على وجود أهداف مشتركة لكن يبقى الاختلاف موجود على مستوى مفهوم هذه الأهداف في مختلف الدول وكذا ترتيب الأهداف الذي " يجري وفق الأولويات التي تعتمد بشكل أساسي على المشكلة التي تعانيها الدولة والتي تمثل المرتبة الأولى أخذة بنظر الاهتمام وحدة الأهداف واتساق عملها بالشكل الذي يحقق الملائمة وضمان النجاح ويتم ذلك من خلال استراتيجية تعتمدها المؤسسات الحكومية في تنفيذ سياستها من خلال تحديدها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويتضح من التعاريف السابقة أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية منها**

1. **تحقيق معدلات نمو موجبة** فكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين: أول تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، **أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.**
2. كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع في الإنتاج وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد التنويع الاقتصادي
3. تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال تعظيم الصادرات وتحفيز الصناعات التصديرية، وبما يسهم في خلق فرص عمل جديدة او زيادتها.

**ثانيا : الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية**

من خلال التعريفين اعلاه او من غيرهما للسياسة الاقتصادية يمكن ان نصل الى جملة من الخصائص التي تشكل مضمون السياسة الاقتصادية وهذه الخصائص هي: -

* ان للسياسة الاقتصادية المتبعة في بلد ما انعكاسات سلبية او ايجابية على الحياة الاقتصادية في المجتمع وهذا مما يجب ان يدركه صانع السياسة الاقتصادية للبلد واختيار الملائم منها
* تحدد السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية الراهنة ( يعني اقتصاد نامي او اقتصاد متقدم)
* تحدد طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في بلد طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيه وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي
* هنالك اهداف تسعى السياسة الاقتصادية في البلد الى تحقيقها، وهذه الاهداف ينبغي ان تكون منسجمة وغير متعارضة مثلا قد يتعارض هدف تخفيض معدلات البطالة ( من خلال زيادة الانفاق العام) مع هدف تخفيض معدلات التضخم في الاجل القصير على الاقل
* اختيار الوسيلة المناسبة ترتبط الوسيلة المختارة بالهدف المطلوب الوصول اليه اعتمادا على الظروف الموضوعية للبد فهناك بعض الاهداف يقتصر تحقيقها على وسيلة دون غيرها في بلد معين ، قد لا تكون مناسبة في بلد اخر

**المبحث الثاني: انواع السياسة الاقتصادية :** وتقسم السياسات الاقتصادية الى عدة أنواع

**اولا** : حسب طبيعة السياسة وتقسم الى السياسة النقدية و السياسة التجارية و **السياسة المالية**

**ثانيا**: حسب **المدة الزمنية**: تقسم السياسة الاقتصادية الى سياسة ظرفية، وأخرى هيكلية، فالسياسة الظرفية تهدف الى اعادة التوازنات الاقتصادية باستخدام سياسات اقتصادية قصيرة الاجل تتراوح من سنة الى ثلاث سنواتكسياسات التثبيت الاقتصادي التي تتمثلبسياسات **الاستقرار،(الانعاش ، الانكماش ؟).** اما السياسات الهيكلية فهي تمثل بسياسات التصحيح او التعديل الهيكلي مثل تعديل هيكل الناتج المحلي او التنويع ألاقتصادي،وتعديل هيكل التجارة الخارجية ( الاستيرادات او الصادرات) او تعديل هيكل الموازنة العامة وهذايستلزم سياسات اقتصادية طويلة الاجل كالخصخصة او تحرير التجارية الخارجية ، واحداث تغيرات في دور الدولة الاقتصادي ولكن مهما يكن من امر فان تلك السياسات لا تخرج عن كونها سياسات مالية ونقدية وتجارية

 **ثالثا: حسب ظروف البلد :** السياسات الاقتصادية تكون على نوعين الأول تكون مفروضة على البلد المعني من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولين، كشرط لحصول البلد على تمويل خارجي منها عندما يمر البلد المعني بعجوزات مالية او تجارية والتي تعرف بسياسات الاصلاح الاقتصادي، وبالتالي فان محتوى هذه السياسات هو نقل اقتصاد البلد الى اقتصاد السوق من خلال تحرير الاسعار وتقليص دور الدولة الاقتصادي، والانفتاح الخارجي **الثاني** هو السياسات المستقلة أي لا تخضع لمشروطيه المؤسسات الدولية، وتمثل بسياسات التنمية الوطنية والي تتبعها حكومات البلدان الوطنية وتقوم على تشخيص المشكلة الاقتصادية ووضع الحلول دون تدخل المؤسسات الدولية وغالبا ما تقوم هذه الدول بتمويل مشروعاتها التنموية من المدخرات المحلية،

**رابعا** :حسب أهداف السياسة الاقتصادية تقسم الى السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية.

خامسا :حسب موضوعها يمكن التمييز بين سياسات الطلب وسياسات العرض . فسياسة الطلب

هي إحدى السياسات الاقتصادية الكلية المعروفة، ترمي إلى مواجهة حالات نقص الطلب أي أنها سياسة تناسب حالة الركود الاقتصادي اما سياسة العرض فتقوم على تشجيع المؤسسات على زيادة النشاط بوسائل تحفيزية متعددة منها: تقديم إعانات وتسهيلات للمؤسسات المنتجة من أجل زيادة نشاطها في قطاعات ذات أولوية بالنسبة للسياسة الاقتصادية. خفض الضرائب على المؤسسان المنتجة في قطاعات معينة من أجل توجيه النشاط الاقتصادي

 **الفصل الثاني**

**السياسة المالية**

**المبحث الاول: المفاهيم والخصائص**

 **اولا " المفاهيم**

**المفهوم الاول**: هي تكييفا" كميا "لحجم النفقات العامة، والايرادات العامة، فضلا عن التكييف النوعي لأوجه الانفاق (انواعه) ومصادر الايرادات لغرض تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية في مقدمتها، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، التوازن الاقتصادي.

**المفهوم الثاني**: هي سياسة استخدام برامج الانفاق العام، والإيرادات العامة بهدف تحريك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستهلاك، الاستثمار الادخار من اجل تحقيق اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة في كل من الدخل والناتج، والعمالة، والمستوى العام للأسعار.

**المفهوم الثالث**: عرفها البعض بأنها: السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها للوصول الى أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

 ومن خلال المفاهيم الواردة نصل الى **خصائص عامة تشكل مضمون السياسة المالية وهي**:

1. ان الدولة تستخدم سلطتها السيادية من خلال سن القوانين والتشريعات المتعلقة بعناصر المالية العامة للوصول الى سياسة مالية مناسبة (وبالتالي تعبر السياسة المالية عن حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي)
2. ان السياسة المالية هي أحد انواع السياسة الاقتصادية، والتي ترتبط ارتباط مباشر بالتحليل الاقتصادي الكلي لان التحليل الاقتصادي الكلي يرتكز على الكيفية التي تؤثر فيها السياسة الاقتصادية (ومنها السياسة المالية) في المتغيرات الكلية مثل الناتج، التوظيف، المستوى العام للأسعار (أي ان السياسة المالية لا تعمل في فراغ فهي محددة بالنظرية الاقتصادية)
3. عدم اتباع سياسة مالية ملائمة يمكن ان يؤدي الى نتائج عكسية على التضخم او البطالة او سعر صرف العملة المحلية فزيادة الانفاق العام ممكن ان يؤدي الى تخفيض البطالة ولكن الاستمرار بزيادة الانفاق ممكن ان يقود الى التضخم الامر الاخر هو عندما تستهدف الدولة خفض الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية في اوقات التضخم فعليها ان تلجا الى زيادة الضرائب على الدخول وليس الضرائب على الاستيرادات لان الاخيرة من الممكن نقل عبئها الى المستهلك وبالتالي يزداد التضخم بدل ان ينخفض.

رابعا السياسة النقدية مقابل السياسة المالية

1. تختلف السياسة النقدية والسياسة المالية بعدة طرق. الفرق الأساسي هو أن السياسة النقدية يتم تنفيذها من قبل البنك المركزي بينما يتم تنفيذ السياسة المالية من قبل الحكومة( ممثلة بوزارة المالية).
2. بالإضافة إلى ذلك ، تركز السياسة النقدية في المقام الأول على التحكم و إدارة المعروض من النقود والائتمان في الاقتصاد ، بينما تركز السياسة المالية في المقام الأول على إدارة الإنفاق الحكومي والضرائب.
3. الفرق الرئيسي الآخر هو في سرعة ومرونة التنفيذ.، يمكن أن تكون السياسة المالية بطيئة في التنفيذ، حيث قد تتطلب التغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب موافقة تشريعية أو تواجه معارضة سياسية.اختلاف آخر هو في مستوى السيطرة. يتم التحكم في السياسة النقدية إلى حد كبير من قبل البنك المركزي ، والذي غالبا ما يكون مستقلا عن التأثير السياسي. ومع ذلك، قد تسيطر الحكومة على السياسة النقدية ويمكن أن تخضع لضغوط وأولويات سياسية.
4. ادوات **السياسة المالية هي الانفاق والضرائب وطرق تمويل العجز وادوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة وسعر الصرف والائتمان للتأثير في المعروض النقدي كهدف وسيط**
5. كلا **السياستين المالية والنقدية يستطيعان التأثير على حجم ومستوى الطلب الكلي من خلال قنوات مختلفة ولا يمكن استبدالهم، بل ويتم التنسيق فيما بينهم بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثاني**: **ادوات السياسة المالية:**

 ويقصد بأدوات السياسة المالية الالية التي تتحكم بها الدولة بنشاطها المالي في سعيها لتحقيق اهدافها وهناك ثلاث ادوات للسياسة المالية وهي

أولا": سياسة الانفاق العام: تستخدم الحكومة نفقاتها العامة لتحقيق اهدافها من خلال عدة زوايا منها

1. زيادة او تخفيض حجم اجمالي الانفاق،
2. وإذا كان حجم الانفاق ثابت لا ينقص ولا يزيد بإمكان الدولة اعادة توزيع الانفاق على الانشطة المختلفة كان تزيد الانفاق على نشاط معين وتخفضه على اخر، او ان تزيد الدولة من انفاقها الاستثماري عبلى حساب الجاري إذا ارادت زيادة التكوين الرأسمالي

**ثانيا -الضرائب**: -تستخدم الدولة الضرائب بأنواعها (ضرائب الدخل، ضرائب ارباح الشركات، الضرائب الجمركية) لتحقيق اهدافها المرسومة وهنا عليها ان تمييز اي من الضرائب ملائمة، سواء للهدف المطلوب الوصول اليه ام لظروف البلد الاقتصادية.

اما عن المفاضلة بين استخدام الانفاق العام او الضرائب في الوصول الى الأهداف المرسومة

1. فان كثير من الاقتصاديين يفضلون فكرة اعتماد التخفيضات الضريبية بشكل مؤقت وذلك خلال أوقات الركود او الزيادات الضريبة بشكل مؤقت أيضا خلال أوقات التضخم. ولكن فكرة اعتماد الضرائب لتحقيق الاهداف تعرضت لانتقادات ومنها هو ان المستهلكين يتمتعون بوعي ويدركون ان التغيرات الضريبة قائمة بصوره مؤقته ومن ثم لا يقومون بتغيير انفاقهم بشكل كبير وبالتالي فان الضريبة تفقد تأثيرها المتوقع من جانب الحكومة.
2. فيما يميل مؤيدو وجود دور أكبر للقطاع الخاص ودور أصغر للقطاع العام الى خفض الضرائب اثناء الكساد وتخفيض الانفاق العام اثناء أوقات التضخم.
3. فيما يفضل بعض الاقتصاديين زيادة الانفاق العام خلال الكساد وزيادة الضرائب خلال التضخم وهؤلاء يؤمنون بوجود قطاع عام كبير وبالتالي دور أوسع للدولة في الشأن الاقتصادي.

**ثالثا" -إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله.**

 اذ ان حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعد من ادوات السياسة المالية للحكومة الدولة ، ففي حال وجود فائض في الموازنة فان حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله لها تأثير على الانشطة الاقتصادية في الدولة فعندما تستهف الحكومة احداث عجز في الموازنة من خلال زيادة الانفاق العام لزيادة الطلب الكلي فان نجاح هذه السياسة يرتبط بكيفية تمويل العجز وكالاتي

1. فاذا مول العجز عبر الاقتراض من الجمهور او زيادة معدلات الضرائب فان ذلك من شانه ان يخفض الطلب الخاص ذلك يترك اثار سلبية على سياسة التوسع في الطلب الكلي
2. وعليه فانه في حالة الكساد الاقتصادي وعندما تلجأ الحكومة الى احداث عجز في الموازنة يمكن ان يكون من خلال الإصدار النقدي الجديد إذا كانت مرونة الجهاز الإنتاجي عالية.
3. كذلك عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي اي ببيعها للسندات الحكومية على الجمهور فانه يجب ان يكون هذا البيع على الطبقات ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة اذ ان هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (انفاقهم الاستهلاكي) وبالتالي تحقيق الغرض.

 **الاثار النقدية للسياسة المالية**

**اولا العوامل المؤثرة في عرض النقد**

 ان تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد يأتي في إطار تحليل دور السياسة المالية في التوازن الاقتصادي ، من خلال معرفة فيما اذ كانت الزيادة في عرض النقد سوف تدفع باتجاه زيادة الاسعار وحده ام انها تؤدي ايضا" الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .ان العوامل الانكماشية او التوسعية في الموازنة الموحدة للبنك المركزي ،والتي تؤدي دوراً فاعلاً بالتأثير في عرض النقد، تحددها بشكل كبير المتغيرات المالية ،سواءا" فيما يتعلق بتمويل العجز أو تزايد النفقات العامة الممولة بإيرادات حقيقية حيث ان عرض النقد بخاصة في الدول النفطية مثل العراق مرتبط وبشكل تلقائي بالمركز المالي للحكومة وسياستها الانفاقية. وبغية تحليل دور العوامل المؤثرة في عرض النقد ( العوامل المالية)، لابد من الإشارة إلى أن تلك العوامل يمكن تحديدها من خلال المعادلة النقدية للبنك المركزي ، والتي تتكون من جانبين هما الموجودات التي تشمل الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي ، والمطلوبات التي تشمل العملة في التداول والودائع الحكومية كحسابات جارية يحتفظ بهاالبنك المركزي . فالتغيرات في صافي الموجودات الأجنبية تعكس تأثير معاملات البلد مع العالم الخارجي في عرض النقد ، اذ تمارس الزيادة في الموجودات الأجنبية أثرا" توسعياً في حين يؤدي الانخفاض فيها إلى اثر انكماشي في المعروض النقدي ،كذلك يزداد عرض النقد عند زيادة صافي الائتمان الحكومي المحلي أو انخفاض الودائع الحكومية والعكس في حالة انخفاض صافي الائتمان لحكومي المحلي او زيادة الودائع الحكومية وبهذا فان الأساس النقدي في جانب الموجودات يتمثل في صافي الموجودات الأجنبية مضافاً اليها صافي الائتمان المحلي والأخير ما هو إلا صافي الائتمان المقدم للحكومة المركزية والبنوك التجارية ، وفي جانب المطلوبات فان الأساس النقدي هو العملة في التداول مضافا "إليها الودائع لدى البنك المركزي ([[1]](#footnote-1)). فمثلا في حالة العراق فعندما تبيع وزارة المالية العملة الأجنبية الى البنك المركزي مقابل الدينار العراقي ، لغرض تمويل نفقات الموازنة ، فيزداد صافي الموجودات الأجنبية بجانب الموجودات في ميزانية البنك المركزي ويقابل تلك الزيادة تعزيز الحساب الجاري للحكومة بالدينار العراقي في جانب المطلوبات وعندما تنفق الحكومة تلك المبالغ يزداد الإصدار النقدي في جانب المطلوبات وهكذا يزداد الأساس النقدي بمقدار متطلبات تمويل الإنفاق الحكومي ، أي أن تأثير الموجودات الأجنبية في عرض النقد يكون بشكل غير مباشر عن طريق الإنفاق الحكومي اذ يتم تحييد تلك الموجودات بما يقابلها من ودائع حكومية في البداية إلا أن تأثيرها لا يظهر إلا في حالة تنقيدها في الاقتصاد بشكل إنفاق حكومي .اي إن سياسة الحكومة المالية تكون المحدد الرئيس للمتغيرات في عرض النقد. إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنها أن تزيد من عرض النقد من خلال اتجاه التدفقات النقدية الحكومية نحو المجالات المختلفة لتنتهي بها الحال في مكونات العرض النقدي ، التي تم تناولها([[2]](#footnote-2)) .

 من جهة أخرى فان الإنفاق الحكومي قد يمول عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال بيع السندات أو حوالات الخزينة في مقابل وضع ما يعادل قيمتها في الحساب الجاري ، عندما لا يسمح رصيد وزارة المالية ببيع العملة الأجنبية للبنك المركزي، وبذلك وبقدر تعلق الأمر **بجانب** الموجودات فان العنصر الأكثر حسما “للتحكم في عرض النقد هو ما بحوزة السلطة النقدية من أدوات الدين الحكومي وتستطيع تلك السلطة التحكم إلى حد كبير في عرض النقد متى ما كان بوسعها تقليص أو زيادة ما بحوزتها من تلك الأدوات وهذا لا يتحقق لها الا عندما يكون الجمهور والبنوك التجارية راغبا" في اقتناء تلك الأدوات ويتدخل البنك المركزي في السوق الثانوية مشتريا" فيزداد عرض النقد بزيادة جانب الموجودات وتبعا" لذلك جانب المطلوبات، أي يزداد الأساس النقدي بقيمة حوالات الخزينة ويزداد صافي الائتمان المحلي بزيادة القروض التي يقدمها البنك المركزي للحكومة . والمهم اقتصادياً في هذا المجال أن الحكومة تمول إنفاقها المحلي بالتوسع النقدي (الإصدار) سواء جرى ذلك من خلال بيع عملة أجنبية للسلطة النقدية أم الاقتراض منها مقابل حوالات الخزينة ، وتلك خاصية أساسية للاقتصاد العراقي خلال مدتي الدراسة ([[3]](#footnote-3)).

 وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة النقدية توصف بأنها تخضع لهيمنة المؤسسة المالية عندما يتحرك الأساس النقدي بتأثير إقراض البنك المركزي للحكومة عبر شراء حوالات الخزينة سواء بشكل مباشر من الإصدار الأول أم من خلال السوق الثانوية . وبالتالي فأن استقلالية البنك المركزي تفهم من هذه الزاوية ، إلا انه قد تستقل السلطة النقدية من هذه الزاوية اي من خلال القانون الذي يحظر على البنك المركزي إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر ولكن يبقى الأساس النقدي يتحدد بشكل رئيس من خلال فعالية المالية العامة ، عندما تشكل الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي ، بخاصة في الاقتصادات النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل إنفاقها العام ، اذ لا يستطيع البنك المركزي التحكم بالأساس النقدي لأنه لا يتمكن من تفادي تراكم الموجودات الأجنبية لديـه لأن الأخيرة محكومة بالإيرادات النفطية وتصرف الحكومة بها. وهذا يعني ان السلطة النقدية لا تجد أمامها سوى القليل من إمكانية السيطرة على عرض النقد وبالتالي يعد الإنفاق الحكومي من ابرز العوامل المؤثرة في عرض النقد([[4]](#footnote-4))

 **ولزيادة في التوضيح ندرج ادناه مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي**

**العوامل المحددة او المؤثرة بعرض النقد بالمعنى الضيق**

 **يمكن تحليل هذه العوامل من كلا جانبي الميزانية ، اي الموجودات والمطلوبات ، وكما يلي :**

اولا- جانب الموجودات Assets side الموجودات فهي تضم الفقرات الاتية:

1. صافي الموجودات او الاصول الاجنبية foreign assets net وتتضمن البنود الاتية:
2. العملات الاجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو. . الخ .
3. الذهب النقدي لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية .
4. الاستثمارات الاجنبية اي توظيف اموال الجهاز المصرفي في اوراق مالية اجنبية كالسندات الاجنبية الحكومية وكذلك الاسهم في المشروعات الاجنبية . .الخ .
5. الودائع لدى المصارف الاجنبية في العالم الخارجي .
6. الائتمان المحلي local credit : ويشمل القروض ومختلف التسهيلات المصرفية الممنوحة الى
7. الحكومة ومؤسساتها العامة سواء كان ذلك بشكل :-

- سلف مباشرة direct advance.

- سحب على المكشوف او فرط السحب overdraft .

- شراء الاوراق المالية الحكومية طويلة الاجل (السندات الحكومية طويلة الاجل) .

- حوالات الخزانة او اذونات الخزانة وهي اوراق مالية قصيرة الاجل (3-12شهر)

**ب**- القطاع الخاص ، ويشمل مجموع القروض الممنوحة للأفراد والمشروعات والشركات الخاصة وكذلك القروض الممنوحة للمصارف المتخصصة وكذلك شراء الاوراق المالية المصدرة من قبل القطاع الخاص , ومن اهم صور التسهيلات المصرفية الممنوحة لهذا القطاع هي :-

* + 1. السلف المباشرة .
		2. السحب على المكشوف .
		3. خصم الاوراق التجارية ,كالكمبيالات .
		4. خصم الاوراق المالية الحكومية قصيرة الاجل كحوالات الخزانة .

ثانيا- جانب المطلوبات Liabilities side لجانب المطلوبات فانه ينقسم الى قسمين :-

* + - 1. المطلوبات النقدية: وتضم صافي العملة في التداول + الودائع الجارية الخاصة
			2. المطلوبات غير النقدية non-monetary liabilities **، وتضم :-**

**أ- اشباه النقود : كالودائع الثابتة وودائع التوفير لدى مختلف المؤسسات المالية وودائع المقيمين بالعملة الاجنبية ويضاف الى ذلك ودائع الاعتمادات والكفالات او الضمانات في بعض الدول .**

**ب- فقرة الموازنة Balancing item :-ونحصل عليها من خلال طرح صافي البنود او الحسابات الاخرى غير الواردة في الفقرات اعلاه مطروحا منها حسابات راس المال capital account والاحتياطات المحتجزة retained reserves.**

**وهذا يعني ان قدرة الجهاز المصرفي على زيادة حجم وسائل الدفع تزداد عند :-**

1. **زيادة حصيلة الدولة من الموجودات الاجنبية .**
2. **زيادة القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للحكومة بما في ذلك الاستثمارات المالية في الاوراق المالية الحكومية .**
3. **زيادة القروض المقدمة الى القطاع الخاص بما في ذلك القرض المقدمة للمصارف الاختصاصية**
4. **انخفاض اشباه النقد 5-انخفاض فقرة الموازنة .**

**6- انخفاض الودائع الحكومية 7- انخفاض المطلوبات الاجنبية**

**وتقل قدرة الجهاز المصرفي على زيادة عرض النقد في الحالات المعاكسة فيما ورد اعلاه , اي :-**

1. **انخفاض حصيلة الدولة من الموجودات الاجنبية**
2. **انخفاض القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للحكومة بما في ذلك الاستثمارات المالية في الاوراق المالية الحكومية**
3. **انخفاض القروض الممنوحة للقطاع الخاص ، بما في ذلك القروض المقدمة للمصارف المتخصصة .**
4. **زيادة اشباه النقود 5- زيادة فقرة الموازنة**
* **6-زيادة الودائع الحكومية 7- زيادة المطلوبات الاجنبية .**

**المبحث الثالث الاثار الاقتصادية للضرائب**

أولا ": أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار: من المعروف ان الدخل القابل للتصرف يتوزع بين الاستهلاك والادخار $ Y = C + S $

 وبضرب الطرفين في $∆$ وبقسمة على $1 =∆c/∆y + ∆s/∆y$ $y$ ولكن $∆y/∆s$ هو الميل الحدي للادخار وأن $∆y/∆c$ هو الميل الحدي للاستهلاك $ $من خلال الدوال مارة الذكر نفهم أن الاستهلاك يتأثر بحجم الدخل لـدى المسـتهلك وبهذا يكون الدخل دالة الى الاستهلاك فتغير الدخل ارتفاعاً وانخفاضاً يؤثر بالكميات المستهلكة وليس فقط الدخل هو المؤثر في الاستهلاك وإنما الميل الحدي للاسـتهلاك هـو الآخر مؤثر في الكميات المستهلكة. أما بالنسبة للادخار هو أيضاً يتأثر بحجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك لان الادخار هو ما يتفضل من الاستهلاك, الضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضـرائب غيـر مباشـرة .

فالضـرائب المباشرة :تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصـيب أصـحاب الـدخول المنخفضة السبب هو ان نظام الضرائب التصاعدية الذي يلاحق الدخول في الطبقات العليا بشكل اكبر. وبما أن حجم الدخل يحدد مقدار التأثر في هذه الضريبة،( أي تأثير الضريبة في الاستهلاك هنا) وعليه فان الدخول المرتفعة او الطبقات الغنية تكون ذات تأثر اقل أي ان مقدار استهلاكها لا يتغير بشكل كبير ويتم دفع الضريبة من الدخل المخصص للادخار .على عكس الطبقات الفقير التي تخفض من استهلاكها ويزداد التخفيض مع رفع سعر الضريبة. كما ان استهلاك لا يتأثر بشكل كبير إذا كانـت هناك إعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة. اذن اثر الضرائب المباشرة في الاستهلاك يتوقف على امرين هما حجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك . لابد من الاشارة هنا في اوقات التضخم يتاثر استهلاك الطبقات الغنية ايضا عندما ترفع الحكومة اسعار الضريبة على الطبقات العليا من الدخل وهنا يظهر دور الضرائب التصاعدية في معالجة التضخم في فترات الانتعاش الاقتصادي حيث ترتفع معدلات الدخل والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك التي تشكل ضغطا على مستوى الأسعار وفي حال تطبيق معدلات الضريبة التصاعدية فان ذلك يؤدي إلى تقليص مقدار الدخل الممكن إنفاقه على الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب على المواد الاستهلاكية وبالتالي يخفف من حدة التضخم

**الضريبة غير المباشرة:** - هذه الضرائب يكون تأثيرها ملحوظ في حجم الاستهلاك فهي تصيب أصحاب الـدخول المنخفضـة بالدرجة الأساس وهم الغالبيـة مـن السكان لأنها تؤدي الى رفع اسعار السلع الامر الذي يجعل اثرها اشدا عبئا على أصحاب الدخول المنخفضة ( الطبقات ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع ) اكثر منه بالنسبة لا صحاب الدخول المرتفعة ( الطبقات ذات الميل الحدي للاستهلاك المنخفض ) حيث ان فرضنا ضريبة على سلعة سيرفع سعرها والمستهلك له دخل محدد سينعكس الارتفاع في السعر على دخله الحقيقي الذي يبدأ بالانخفاض مع ثبات دخله النقدي ومن ثم الاثر في الانفاق الاستهلاكي

إلا أن هذا شدة هذا الأثر يتوقف على عاملين الأول هو مرونة الطلب السعرية للسلعة التي فرضت عليها الضريبة فإذا كان الطلب على السلعة مرن فأن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير وإذا كان الطلـب غيـر مـرن فـأن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل

 الامر الثاني هو نوع السلعة ( ضرورية ام كمالية). فالسلع الضرورية مرونة الطلب عليها منخفضة فارتفاع الأسعار لا يؤدي الى انخفاض كبير عليها لأهميتها. اما السلع الكمالية فالطلب عليها مرن ارتفاع سعرها سيخفض الطلب عليها.

واياً كانت مرونة الطلب فأن فرض الضـرائب سـوف تـنقص فـي المقـدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخول المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات ، وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل ، لان هذه الفئات تمثل الكثرة البالغة من السكان.

 وفيما يتعلق بالادخار فالضرائب المباشرة ستؤثر على مدخرات ذوي الدخل المرتفع وتخفيضها وتقلل من ميلهم للادخار لحاجتهم الى سد استهلاكهم اما الضرائب غير المباشرة فستؤثر على مستوى ادخار ذوي الدخل المحدد وتجعله مساوياً للصفر. أو الى السالب في حالة السلع الضرورية

من كل ما تقدم الضريبة غير المباشرة ستؤثر في ذوي الدخل المحدد ومن ثم في استهلاكهم وادخاراتهم والسؤال هل ان انخفاض الاستهلاك الخاص يؤدي الى انخفاض الاستهلاك القومي؟ والإجابة تعتمد على كيفية استخدام الدولة للحصيلة الضريبية فان وجهت الحصيلة لأغراض استهلاكية فلن ينخفض مستوى الاستهلاك القومي اما اذ وجهت لأغراض غير استهلاكية سيتأثر الاستهلاك القومي حتماً . أي ان اثر الضريبة على الاسـتهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخـدمات فان ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجـة فـرض الضريبة وبعكسه يتجه الاستهلاك نحو التناقص .

**ثانيا: أثر الضرائب على الإنتاج**: -ان كان فرض الضرائب يؤثر على الاستهلاك فهو سيؤثر على الإنتاج وعلى حركة عناصر الإنتاج بين القطاعات وعلى تكوين رؤوس الأموال كما هو كالاتي

1. الأثر **المباشر على الإنتاج** :- ان فرض الضريبة او زيادتها يؤدي الى انخفاض الطلب الاستهلاكي ويتأثر تبعا لذلك الإنتاج فالأخير مرتبط بالاستهلاك أي كلما انخفض الطلب الاستهلاكي انخفضت مستويات الناتج المحلي
2. اثر **الضريبة على حركة عناصر الإنتاج** فالإعفاءات الضريبة تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محلياً وبالتالي فأن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج لسلعة معينة غير مستهدفة بهذه الضريبة أو معفاة من الضرائب ما سينعكس على تفاوت مديات الإنتاج بين السلع والقطاعات. فحين تستهدف الدولة إنتاج سلعة معينة بالضريبة سيرفع من تكلفة إنتاجها ما يشكل عامل طرد لعوامل الإنتاج المشتغلة بها وتتجه نحو سلعة أخرى
3. إثر **الضريبة على الإنتاج من خلال أثرها على الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال**

فقد سبق وقلنا فرض الضرائب المباشرة يستهدف ذوي الدخل العالي ويقلل من مدخراتهم وبما ان الاستثمار دالة طردية مع ارتفاع الدخول والمدخرات فانخفاض الأخيرين سيخفض الاستثمار ويقللان هدف السياسة المالية من رؤوس الأموال المعروضة للاستثمار.

**ثالثا: إثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:** -تقلل الضرائب من دخول الأفراد ومن طلبهم للسلع والخدمات فتتجه الأسعار الى الانخفاض ويتزايد هذا الأثر ان لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للإنفاق(كما لو حولت حصيلة الضرائب الى تسديد قروض خارجية) اما اذا انفقت حصيلة الضرائب (شراء سلع وخدمات – زيادة الأجور – دفع الإعانات) فلا يتأثر المستوى العام للأسعار والأثمان والواقع ان كل ضريبة تفرض على سلعة ستؤثر على ثمنها ارتفاعاً أو انخفاضاً

**المبحث الرابع: اهداف السياسة المالية**

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، ومن تلك الاهداف: -

اولا": الاستقرار الاقتصادي : الاستقرار في اللغة يقصد به تثبيت الشيء في محله، واقتصاديا يقصد به التمهيد لإعادة التوازن الاقتصادي، وهو بذلك تعني الوصول الى التشغيل الكامل (العمالة الكاملة) والحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في الاسعار. العمالة الكاملة هي الاستغلال الأمثل للعنصر البشري مع نمو الاقتصاد وضمان العمل لكل شخص راغب فيه وامكانيه اكتساب المؤهلات الضرورية اللازمة للعمل (أي الاستغلال الأمثل والكامل لعنصر العمل)

وتعرف أيضا بانها الحالة التي يكون فيها الطلب على العمل مساوي او أكبر من عرض العمل بحيث يمكن للشخص الذي يترك عمله الحصول على عمل اخر ومن هنا فان المقصود بالعمالة الكاملة هو ليس الوصول الى معدلات معدومة من البطالة وانما معالجتها الى مستوى لا يتجاوز 4 -5% أي الى الحد الذي يسمح بوجود ما يعرف بالبطالة الاحتكاكية. الحكومات المعاصرة تعد نفسها مسئولة وبكل الوسائل من اجل خلق الظروف التي تتيح فرص عمل والمحافظة على تلك الظروف وهذا الاهتمام بالعمالة الكاملة يأتي لاعتبارات اقتصادية تتمثل في تحقيق انتاجيه مرتفعة، واعتبارات اجتماعيه وسياسية تتمثل في القضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار السياسي

 كما ان المقصود باستقرار المستوى العام في الاسعار ليس الثبات المطلق وانما تثبيت معدل الزيادة في الاسعار الى الحد لذي يمكن السيطرة عليه اذ يتراوح معدل الزيادة المعقول من 1-2 % سنويا". **وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي** عندما لا تتجه اي من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تندرج ضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي (اي البطالة والتضخم) الى التغير المستمر بصورة سلبية خلال مدة معينة. والسؤال هو كيف تقوم السياسة المالية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

1 -الحالة الانكماشية (الكساد) حالة وجود عجز في الطلب الكلي الفعال(C+I+G) عن العرض الكليY عند مستوى الاستخدام الكامل اي ان الاقتصاد قد يكون في حالة توازن ولكن مع وجود بطالة وفي هذه الحالة تستخدم السلطات الاقتصادية السياسة المالية عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل أو يقترب منه، باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. والسياسة المالية المطبقة هنا في الحالة الانكماشية **هي سياسة مالية توسعية** تتميز بإحداث عجز في الموازنة العامة يعرف بالعجز المقصود كالتالي:

 **سياسة الانفاق العام**

تستخدم الدولة التوسع في النفقات العامة إلى رفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... الخ. او زيادة مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة (الانفاق التحويلي)، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار (كما سيمر بنا لاحقا)، مما يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ويحفز على الاستثمار الخاص وتزداد العمالة.

 **السياسة الضريبية:**

 كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الطلب الكلي من خلال الدور الذي يلعبه التخفيض في زيادة الدخل المتاح للأفراد. ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات. مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل كما يمكن تخفيض الضرائب على الانفاق الاستثماري الخاص كالضرائب على الارباح.

2- الحالة التضخمية أي الطلب الكلي (C+I+G)أكبر من العرض الكليY أي أنّ هناك فائضاً في الطلب النقدي، وتحصل هذه الحالة في حالة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي حيث لا يلاحق العرض مستوى الطلب مما يقود إلى التضخم، والسياسة المالية المناسبة هنا هي السياسة الانكماشية (تتميز بوجود فائض في الموازنة العامة ) التي تهدف تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد عن طريق:

أ \_ زيادة الضرائب : فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها او استحداث ضرائب جديدة لتخفيض الدخل الشخصي المتاح وبالتالي امتصاص لجانب من القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي تخفيض الطلب الكلي.

ب- تخفيض النفقات العامة : إنّ تخفيض النفقات العامة (الحقيقي او التحويلي ) يسهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود. ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تم تناوله سواء من خلال السياسة الانكماشية او التوسعية يعكس قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الا ان ذلك ينطبق على الاقتصادات الرأسمالية والمتقدمة اقتصاديا وذلك لتوفر مقومات نجاح هذه السياسات ومنها: -

1. مرونة الجهاز الانتاجي وجود طاقات انتاجية يمكن استغلالها
2. كبر حجم القطاع الخاص والذي يقوم اساسا بوظيفة الانتاج
3. ارتفاع الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية وتصل نسبتها الى 80% من اجمالي الايرادات
4. ارتفاع متوسط دخل الفرد مقارنة بالدول النامية (بما يمكن من فرض الضرائب)

 اما في الدول النامية فان استخدام السياسات المالية على النحو الذي سبق (توسعية او انكماشية) في ظل غياب الخصائص التي تتميز بها اقتصاديات تلك الدول المتقدمة فأنها قد لا تحقق الاستقرار الاقتصادي (التشغيل الكامل، واستقرار الاسعار) بسبب -

1. الاختناقات العرض المحلي، وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وفي ضل هذه الحالة فان السياسة التوسعية يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم , كما انه لو زادت الحكومة من نفقاتها العامة في اوقات الكساد لغرض زيادة الطلب الكلي فان زيادة الطلب لا تتم مقابلتها بزيادة في العرض السلعي المحلي بسبب عدم التنوع الاقتصادي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لذا تتجه الزيادة في الطلب الكلي الى الخارج متمثلة بزيادة الاستيرادات السلعية وهذا يعني عدم امكانية حل مشكلة البطالة في حالة الكساد
2. اعتمادها بشكل رئيسي على الصادرات وارتباط اقتصاداتها بمنتج أولي واحد هو مصدرها الرئيسي للنقد الأجنبـي والممثـل للنسبة الأكبر من دخلها القومي، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة تعرض اقتصاداتها لتقلبات مسـتمرة ترتبط بالأسواق العالمية وما يصيبها من رواج أو كساد. وفيما يتعلق بالصادرات ، نجـد أن معظم الاقتصاديات الدول النامية تشكل الصادرات الأولية حوالي ٧٠ %من إجمالي صادراتها فيما تشكل استيراداتها قاعدة عرضة من السلع والخدمات وعليه فان الدخل القومي في الدول النامية يكون عرضة للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي ,وينتج عن هذه الحالة امرين الاول ان قدرة الحكومة على الانفاق ( في حالة الكساد ) ترتبط بتطورات الاسعار العالمية للمواد الاولية والتي قد تكون غير مؤاتيه لزيادة الانفاق الامر الثاني عندما تمر الدول المتقدمة بحالة رواج او تضخم في الدول المتقدمة ( المستوردة للمواد الاولية ) ومع ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي تستوردها الدول النامية فيحدث تضخم مستورد , ومع تحسن عائدات الدول النامية من المواد الاولية المصدرة مما يدفع الدول النامية الى زيادة نفقاتها العامة مما يفاقم من التضخم
3. انخفاض متوسط دخل الفرد فيها وانخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي، وهذا من شانه ان يحد من قدرة الحكومة على فرض سياسة انكماشية باستخدام الضرائب والسبب هو إن فرض الضريبة بمختلف أنواعها في مجتمع معين يؤدي حتما إلى التأثير السلبي او الايجابي على سلوك أفراده ومؤسساته من حيث الاستهلاك والإنتاج، والادخار الاستثمار فقد نجد تجاوبا بقبول تحمل الضريبة أو عدم تجاوب بعدم قبول الأعباء الضريبية، ومن ثم السعي للتهرب منها وتفاديها.
4. اذا كل من البطالة، والتضخم في الدول الرأسمالية والمتقدمة اقتصاديا هي نتاج الدورات الاقتصادية التي تلازم اقتصادات تلك الدول فان الامر مختلف في الدول النامية فالبطالة هي بطالة هيكلية والتضخم هو تضخم هيكلي ناتج عن الاعتماد على العالم الخارجي، ويرى الاقتصاديون الهيكليين أن موجة تضخمية سوف تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات، وذلك عندما تنخفض أسعار هذه المواد بشدة فتنخفض حصيلة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة. وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة. وعليه فان هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يتطلب اتخاذ سياسات طويلة الامد ومن خلال سياساتها المالية لمواجهة مشاكل التنمية. **وتتمثل تلك السياسات فيما يلي** :

أ-زيادة الادخارات وتحقيق التراكم الرأسمالي المنتج (أي في القطاعات السلعية) للتقليل من البطالة والحد من تأثير التقلبات التجارية على الاقتصاد الوطني وهذا ينطوي على اهمية السياسة المالية في استخدام برامج الانفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقر الى التدريب اللازم للوظائف الجديدة وهذه السياسة من شأنها تخفيض معدلات البطالة

ب-محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع العام مثل مشاريع السكن التي تؤدي الى زيادة مرونة الانتاج المحلي واختفاء كثير من الاختناقات.

ت-تتبنى الدولة من خلال سياستها المالية ربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاجية ومن شأن هذا الربط تخفيض معدلات التضخم.

ث-اعتماد سياسة ضريبية تشجع الاستثمارات الخاصة من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

 **عوامل الاستقرار الذاتي (المثبتات الذاتية)**

 ان احد انماط السياسة المالية هو ما يعرف بالسياسة المالية التحكمية ، وهي عبارة عن تغيرات في عناصر المالية العامة تتم من خلال قرارات حكومية واعية او مقصودة اذ تعمل الحكومة في حالة الكساد على زيادة الطلب الكلي عبر سياسة مالية توسعية (زيادة نفقاتها وتخفيض الضرائب ) وبالعكس في حالة التضخم تعمل على تخفيض الطلب الكلي عبر سياسة مالية انكماشية اما النمط الاخر من السياسة المالية , وهي السياسة المالية التلقائية التي تعمل من داخل هيكل الضرائب والإنفاق الحكوميين كرد فعل تلقائي للتضخم او الانكماش بحيث تؤدي هذه السياسة تلقائيا الى المساعدة على استقرار الاقتصاد دون الحاجة الى عمل تشريعي .

ويقصد بعوامل الاستقرار الذاتي العوامل التي تؤدي تلقائيا الى تعزيز عجز الموازنة في اوقات الكساد، ودعم فائض الموازنة في اوقات الازدهار التضخمي ومن هذه العوامل: -

1-**اعانات البطالة**: في اوقات الكساد وهبوط النشاط الاقتصادي ينخفض مستوى الدخول مما يؤدي الى انخفاض في حصيلة الضرائب، وتتزايد مدفوعات الاعانة للعاطلين وبالتالي سوف تواجه الموازنة عجزا" تلقائيا". وعلى النقيض من ذلك في حالة الازدهار التضخمي، عندما تكون معدلات البطالة منخفضة، فان حصيلة الضرائب سوف تزداد لان معظم الناس يعملون وكذلك تنخفض مدفوعات الاعانة للعاطلين وبذلك تحقق الموازنة فائضا تلقائيا" ويلاحظ هنا ان التلقائية تولد اثار مرغوبة فيها باتجاه الطلب الكلي، دون تغير في السياسة المالية.

 2-**الضرائب على ارباح الشركات:** ان ارباح الشركات شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية، ففي اوقات الكساد تتناقص ارباح الشركات بشدة ويتبعه تناقص في الضرائب المدفوعة وهذا يؤدي الى تزايد العجز في موازنة الحكومة، وفي اثناء التوسع الاقتصادي تتزايد ارباح الشركات ومعه يتزايد ما تدفعه من الشركات من ضرائب مما يدعم فائض الموازنة وتقليل الطلب الكلي

3-**الضرائب ألتصاعدية على الدخل**: -في اثناء التوسع الاقتصادي يتزايد دخل الافراد المتاح بسرعة اقل من التزايد في الدخل الكلي لأنه مع الدخول المرتفعة فان نظام الضرائب التصاعدية يدفع الناس الى الشرائح الضريبية الاعلى وعلى ذلك تتزايد حصيلة الضرائب المدفوعة للحكومة لسببين الاول : ارتفاع الدخول ، الثاني ارتفاع معدلات الضرائب على الدخول الاضافية اضف الى ذلك ان الدخول الحقيقية تنخفض بسبب التضخم وكل ذلك يحدث تأثيرا سلبيا" على الطلب الكلي اي في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية ، والعكس يحصل في حالة الكساد .

 **ثانياً: من اهداف السياسة المالية أيضا "تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد**

تخصيص الموارد يقصد به توجيه تلك الموارد الى مجالات الانتاج المختلفة بصورة تحقق الاستخدام الامثل وحتى نفهم تخصيص الموارد ينبغي الاشارة الى ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في تعدد الحاجات الانسانية وندرة الموارد المتاحة (بشرية، مادية، مالية) وبالتالي تتمثل المشكلة في ضرورة تحديد ماذا وكم ننتج؟ وكيف يتم الانتاج؟ ولمن ننتج؟ في اقتصاد السوق فان المشكلة يمكن حلها بواسطة جهاز الاثمان، اي ان القرارات الخاصة بتخصيص الموارد في كافة المراحل تتم طبقاً للمصالح الذاتية للوحدات الفردية للنشاط الانتاجي والذي تحكمه الربحية التجارية. والذي يقوم بعملية التنسيق بين تلك القرارات وعلى ضوئها يتم التخصيص.

 إلا أن كفاءة السوق لا تظهر في كل الحالات حيث تظهر حالات يفشل فيها السوق وذلك في حالة السلع العامة (نعني بالسلع العامة بالسلع ذات النفع العام) مثل الخـدمات الاجتماعيـة كالصـحة والتعلـيم تقـع ضـمن مـا يطلـق عليـه فـي علـم الماليـة العامـة "السـلع العامة وهـى السـلع التـي لا يمكـن استبعاد أي شـخص بمجـرد إنتاجهـا، ولا يـؤدى اسـتخدام شـخص مـا لهـا إلـى إنقـاص اسـتخدامها مـن جانــب الآخــر مثــل مكافحــة الأمــراض المتوطنــة وعــلاج انتشــار الأوبئــة وغيرهمــا. وهــذه الأمــور لا تحقــق حــافزا اقتصــاديا قويــا للقطاع الخاص لإنتاجها لذا فهي تتطلب التدخل الحكومي المباشر **والسؤال ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وماهي اجراءاتها في ذلك؟ والجواب على هذا التساؤل يعتمد على الانفاق العام بشكل رئيس وكما يلي: -**

1. مدى تحقق العقلانية او الرشادة في التصرف بالإنفاق العام من حيث الحجم والمجالات التي يوظف فيها الانفاق العام والرشادة لا يعني بها تقليل الانفاق بقدر ما يقصد بها الوصول الى الانفاق المنتج، مــن هنــا تنـاقش فكـرة تحديـد الحجـم الأمثـل للإنفـاق العـام وهـو مـا يتطلـب تحديـدا دقيقـا للمجـالات التـي يجـب ان يكـون للحكومـة دور واسـع فيهـا، وتلـك التـي لا ينبغـي أن يكـون لها فيها دور على الإطلاق. وبالتالي يتمثل التحدي الـذي يواجـه الإنفـاق العـام فـي ضـمان مسـتوى من الانفاق يتسـق مـع الاسـتقرار الاقتصـادي الكلـى مـن جهـة وطبيعـة الأوضـاع الاجتماعيـة السـائدة فــي الدولـة مـن جهـة اخــرى، **ومن المعايير التي توضح الوصول من عدمه للإنفاق المنتج او تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد هي: -**

**كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات (المنفعة) بأقل من المدخلات(التكاليف)وتقاس بنسبة المخرجات" الفعلية " /المخرجات المتوقعة (المتوقعة)"**

**كفاءة المدخلات**: ويتضمن هذا المعيار الاختيار بين تكاليف برامج إنفاقيه تحقق القدر نفسه من المنافع (المخرجات) أي تحقيق القدر نفسه من المخرجات بتكاليف اقل وتقاس بنسبة المدخلات الفعلية " /المدخلات" المقررة (المتوقعة)"

1. مدى تغير هيكل الانفاق (الانفاق الجاري والاستثماري) بمعنى ان هيكـل الإنفـاق العـام لا مسـتواه هـو المهـم في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد اذ قد يرى البعض انه كلما زاد حجم الإنفاق العام، كلمـا كانـت الخـدمات المقدمـة أفضـل. وهـذا غيـر صـحيح علـى الإطـلاق إذ أن تخصـيص اعتمـادات اكبـر فـي الموازنـة العامـة للدولـة لا يعنـى بالضـرورة تقـديم خـدمات أفضـل فـالعبرة في المجالات التي يخصص لها كذلك في الفعالية في المجالات التي خصص لها. وليس حجم الانفاق فقط وعليه فقد تخفق السياسة المالية في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد في حالات عدة منها:
2. عندما يتم الابقاء او حماية الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري عندما يتعرض البلد الى نقص في موارده المالية ويتطلب الامر ضغط النفقات العامة
3. التوسع المفرط في الانفاق الاستثماري في مجال البنى التحتية على حساب القطاعات السلعية (الزراعية – الصناعية)
4. ارتفاع نسبة المشروعات التي تحقق اهداف سياسية اكثر من كونها تحقق اهداف اقتصادية او اجتماعية ملحة أي ان توجه الانفاق الحكومي يخضع لمحددات سياسية بالدرجة الاولى التي تدفع صانع القرار السياسي ويحكم سيطرته على القرارات المالية الى تحديد حجم واولوية الانفاق العام في ضوء التفضيلات الآنية للمجتمع والتي قـــــــــد لا تكون مسوغة اقتصادياً ، كذلك تتأثر مستويات الانفاق العام بطبيعة الحكومة او النظام السياسي القائم ، فالحكومة الائتلافية التي تتكون من عدة احزاب تتسم بارتفاع مستويات الانفاق العام وانخفاض الكفاءة في تخصيص الموارد لانها تعمل على تنفيذ اكثر من برنامج قد لا تكون ضرورية.

**ثالثاً: اعادة توزيع الدخل القومي**

 تعد مسألة توزيع الدخل القومي من اهم الانشغالات في الاقتصاد وأكثر حاسيه لصلتها الوثيقة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية في أي بلد. بداية لابد من التمييز بين كل من التوزيع الاولي للدخل واعادة توزيع الدخل فالتوزيع الاولي وهو نتاج عوائد عناصر الانتاج المختلفة اذا تركت دون تدخل من قبل الدولة ، اما اعادة توزيع الدخل فهي ناجمة عن تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد (عن طريق اساليب قصدية مثل التأميم ، الاصلاح الزراعي ، تنظيم الاسعار) او التدخل غير المباشر (عن طريق الضرائب ، النفقات العامة بما فيها الاعانات ) وغالباً ما يتحقق التوزيع الاولي لصالح من يملكون وسائل الانتاج المادية ، لهذا غالباً ما يكون التوزيع الاولي غير عادل ، وعموما هناك نوعان من التوزيع الاولي للدخل القومي .هما. التوزيع الوظيفي ويقصد به الدخل الذي تجنيه عوامل الانتاج المختلفة (أي توزيع الدخل بين العناصر المكونة له ) ، ويتم التعرف على هذا التوزيع من النسبة المئوية لكل من الاجور ، الارباح ، الفوائد ، الريع من الدخل القومي وقد جرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي لمعرفة التفاوت الحاصل في توزيع الدخل على تقسيم عوائد الانتاج الى مجموعتين الاولى تضم الاجور ، والثانية تضم عناصر الانتاج الاخرى ، ويقاس التفاوت في توزيع الدخل عند استخدام التوزيع الوظيفي ، عن طريق اجراء مقارنة بين السنة المئوية لنصيب اجمالي الاجور من الدخل ، وبين النسبة المئوية لنصيب اجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل ويدل التفاوت بيت الفئتين على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل والعكس صحيح .والتوزيع الاخر هو التوزيع الشخصي وهو توزيع الدخل بين افراد المجتمع او بين الاسر عند كل فئة من فئات الدخل ولمعرفة التفاوت في توزيع الدخل عندما يتم استخدام التوزيع الشخصي ، يتم اجراء مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الافراد والاسر عند مختلف فئات الدخل . لقياس العدالة او التفاوت في توزيع الدخل يمكن الاستعانة بمنحنى لورنز Lorenz الذي يعطي فكرة واضحة وعلمية عن العدالة في توزيع الدخل. آما **بالنسبة لدور السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي فان ذلك يمكن تناوله عبر سياسة الانفاق العام، والسياسة الضريبية،**

**1**-: النفقات العامة يختلف تأثير النفقات بإعادة التوزيع باختلاف نوع النفقة: -

1. النفقات التحويلية:

 تؤدى هذه النفقات الى اعادة توزيع الدخل القومي وان كانت تختلف باختلاف نوعها وهي:

- النفقات التحويلية الاجتماعية: -تؤدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة سواء بشكل نقدي او عيني او من خلال اعانات البطالة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وقدامى المحاربين والمعاشات لكل من بلغ سن التقاعد او تقديم بعض الخدمات العامة من قبل الحكومة حيث ينتفع منها الجميع، كتعميم التعليم والخدمات الصحية والإسكان...الخ.

-النفقات التحويلية المالية: -مثل فوائد الديون تعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التى تقرض الدولة وتحصل على الفوائد، المقتطعة اصلاً من الضرائب التي يدفعها الفقراء.او من خلال سياسة الدعم وخاصة في مجال الزراعة، وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بالعوامل الخارجية سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوي الاسعار العالمية أو غيرها.

1. النفقات الحقيقية:

تؤثر هذه النفقات على توزيع الاول للدخل ولا تعمل على اعادة توزيع الدخل بشكل كبير الا في حالات منها إذا كانت اجور الموظفين مثلاً أكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم وهنا تكون الزيادة فى الاجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد انها تؤثر على اعادة توزيع الدخل القومي. او من خلال مشروعات التوظيف العامة وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة، إلي أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

**2- الضرائب نتناول دور الضرائب في اعادة توزيع الدخل القومي، وذلك من خلال الاتي:-**

1. الضرائب غير المباشرة:

 يمكن ان تسهم الضرائب غير المباشرة، في اعادة توزيع الدخل القومي من خلال التمييز بين السلع والخدمات على اساس الفئات المستهلكة لها إذا اقدمت الحكومة على زيادة اسعار الضرائب على السلع الكمالية او ما تعرف بسلع الرفاهية التي لا يقتنيها إلا الاغنياء وتخفيض اسعار الضرائب على السلع الشائعة الاستخدام او الاساسية والتي يستهلكها اصحاب الدخول المحدود

1. الضرائب المباشرة على الدخل أكثر قدرة على تحقيق العدالة في التوزيع ذلك من خلال الدور الذي يمارسه نظام التصاعد في سعر الضريبة في تقليص التفاوت في توزيع الدخول بين افراد المجتمع، بعبارة اخرى تؤدي السياسة الضريبية دور مهم في اعادة توزيع الدخل من خلال الاخذ بنظام الضرائب التصاعدية على الدخل، بدل الضرائب النسبية، لان اصحاب الدخول المنخفضة سوف يتحملون اعباء مالية أكثر من اصحاب الدخول المرتفعة استنادا الى قانون تناقص المنفعة الحدية للدخل علما ان استخدام الضرائب عموما" يؤدي إلى نتائج سريعة في البلاد المتقدمة لأسباب منها، ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة، وكذلك ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الايرادات.

دور السياسة المالية اعادة توزيع الدخل القومي في البلدان النامية

اما في البلدان النامية فان دور السياسة الضريبة في إعادة توزيع الدخل هو اقل اهمية بسبب انخفاض حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج او اجمالي الايرادات، والاعتماد على الضرائب غير المباشرة او الضرائب على الاستهلاك ومن ثم فان دور السياسة الضريبة في إعادة التوزيع في الدول النامية يكون من خلال الإجراءات التالية،

* منح الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخول المتواضعة (الحد الأدنى للمعيشة) ولمن يعول عددا كبيرا من الأفراد؛
* استحداث الضرائب المفروضة على التركات مع مراعاة بعض الظروف مثل مقدار التركة ودرجة القرابة بين الوارث والموروث وعدد الورثة
* إصلاح هيكل توزيع الثروات في المجتمع عبر فرض ضرائب استثنائية على أصحاب الثروات الكبيرة بهدف الحصول على موارد إضافية لتمويل بعض أوجه العجز في الموازنة
* جعل النظام الضريبي عاملا مشجعا للاقتصاد وأداة لإرساء الرابط الاجتماعي وباعثا مهما لشعور الجميع بمسؤولية بعضهم اتجاه بعض. من خلال تفعيل قانون تجريم الغش الضريبي حتى ينخرط الكل في أداء الضريبة لأن العبء الضريبي لا يتوزع بصفة عادلة بين الفاعلين ألاقتصاديين مع وجود الغش الضريبي.

**اعادة توزيع الدخل القومي في الشريعة الاسلامية في ضوء فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر**

مقدمة " يمكن معرفة وفهم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حسب الشريعة الاسلامية في ضوء معرفة الية اعادة توزيع الدخل القومي اذن ان اعادة توزيع الدخل تعرف بالشريعة الاسلامية بالضمان الاجتماعي . والذي :يعني ان تكفل الحكومة معيشة افراد المجتمع الاسلامي ضمانا كاملا. الضمان الاجتماعي يأتي على مرحلتين

 الاولى هو ان تعمل الدولة على تهيئة فرص العمل وفرص المساهمة في النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بمبدأ تكافئ الفرص( اي ان تكون الخيارات متاحة للجميع)

الثانية في حالة عدم استطاعة الفرد من الانتفاع من الفرص المتاحة اما بسبب عجزه عن العمل وعجزه عن كسب معيشته اوان الدولة كانت بظرف استثنائي لم تتمكن معه من اتاحة الفرص لجميع ابناء المجتمع فيأتي دورها هنا بالأخذ بالضمان الاجتماعي من خلال اشباع الحاجات المتعددة للفرد ( الحاجات العامة والخاصة)

اولا " مبررات وصور الضمان الاجتماعي

لغرض التعرف على مديات الحاجات التي تتكفل الدولة بإشباعها نتعرض على مبررات الاخذ بالضمان الاجتماعي وهذ المبررات هي وجود مبدأ التكافل العام في الشريعة الاسلامية اولا وثانيا ووجود الموارد او الثروات الطبيعية والتي تعد ملك للمجتمع وحق افراده بالانتفاع منها . وقبل تناول ذلك لا بد من الاشارة هناك توصيف للفقير والذي تتعهد الدولة بسد احتياجاته فالفقير هو من لم يجد مصروف سنة فعلا ومقدرة اي قدرة الفرد على تحصيل دخل يكفيه لمدة سنة وقد تتسع الحاجات لتشمل بالإضافة الى المأكل والملبس امور اخرى مثل الزواج والسكن وغيرها والان نأتي على مبررات او صور الضمان الاجتماعي ولنأخذ المبرر الاول وهو التكافل الاجتماعي او التكافل العام فالإسلام يفرض على المسلمين كفالة بعضهم البعض وهذا التكافل ليس اختياري بل ان الحكومة تفرضه كقانون وتلزم الناس به كسائر الامور الاخرى كالخروج للجهاد او الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهناك نصوص قرآنية تؤكد ذلك( واللذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) وبموجب هذا الحق الذي تفرض به الدولة التكافل بين ابناء المجتمع فأن الدولة بالنتيجة تتمكن من اشباع الحاجات الاساسية للأفراد علما ان حدود الضمان الاجتماعي وفق مبدا التكافل العام تنحصر في الحاجات الاساسية والملحة والمبرر الثاني والذي يستند اليه المشرع او الدولة للضمان الاجتماعي وهو حق الافراد بالانتفاع بالثروات العامة ووفق هذا المبرر تكون الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن ضمان معيشة المعوزين والعاطلين او العاجزين, بغض النظر عن الضمان بموجب مبدأ الكفالة الواجبة العامة التي سبق التنويه عنها, والجدير بالذكر فان حدود الضمان الاجتماعي( حجمه) وفق مبرر حق الافراد بالانتفاع بالثروات العامة اكبر منها في حالة الضمان وفق مبرر التكافل العام فحجم الحاجات هي اوسع لتشمل الاحتياجات الاساسية فضلا عن كفايته من الامور الاخرى حسب المستوى المعاشي السائد في المجتمع والنصوص الشرعية والتي تدعم ذلك هي كثيرة ويستدل السيد الصدر بها ومنها قوله تعالى (( انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها )) ( التوبة 61 ) ومنها ايضا وقول الامام علي في عهده إلى مالك الأشتر( الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى)

**ثانيا حدود الضمان الاجتماعي على اساس مبدأ التكافل ونوع الحاجات التي يضمن اشباعها**

هناك عدة نصوص شرعية يعتمد عليها السيد الصدر( رض) للوصول الى الحاجات التي يتم اشباعها وفق مبدا التكافل والحاجات وفق تلك النصوص هي الحاجات الشديدة لان غير الحاجات الشديدة لا يجب على المسلمين كفالتها وضمان اشباعها وقد ربط الاسلام بين هذه اشباع هذه الحاجات ( الكفالة) وبين الاخوة بين المسلمين " انما المؤمنون اخوة" اي هناك حقوق على الميسورين كفالة المعوزين والدولة تمارس في حدود صلاحياتها حماية هذا الحق مع التذكير ان حدود الحاجات وفق مبدا او مبرر التكامل هي الحاجات الحياتية ( الضرورية) للأفراد ويتعذر عليهم الحياة بدون اشباعه

**ثالثا :حدود الضمان الاجتماعي على اساس حق الافراد في الثروة**

ان حدود مسؤولية الضمان وفق هذا الاساس لا تقتصر على اشباع الحاجات الحياتية بل تتعداها الى مستوى تحقيق كفايته من الحاجات الاخرى التي يحددها المستوى المعاشي السائد في الدولة وهذا المبرر او المبدأ تعتبر الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تطبيقه وممارسته في المجتمع الاسلامي .وترتكز هذه المسؤولية على اساس الحق العام لأفراد المجتمع في الاستفادة من الثروات الطبيعية اما الطريقة التي يجب ان تعتمدها الدولة من اجل ضمان هذا الحق وامكانية تطبيقه فهي ايجاد بعض القطاعات العامة والتي تتكون من الموارد العامة ( الاموال العامة) لتوفير فرص عمل للعاجزين

**رابعا" الهدف من اعادة توزيع الدخل القومي( الضمان الاجتماعي )**

ان ما تم ذكره من اليات اعادة توزيع الدخل ( الضمان الاجتماعي ) وحدوده وفق الشريعة الاسلامية حسب فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر يبقى سؤال وهو ماهي اهداف اعادة توزيع الدخل ( الضمان الاجتماعي ) وللإجابة على هذا السؤال لابد من التذكير بحقيقيتين الاولى ان العدلة لا تعني المساواة لان الافراد مختلفين في كثير من الامور مثلا الادراك والقابليات والمواهب وهذه حقيقة مطلقة والثانية هو ان العمل اساس الملكية ومن ذلك ينتج عنه ان التفاوت في الدخول والثروات لا ينافي العدالة وعليه فان الضمان الاجتماعي يهدف الى تحقيق التوازن الاجتماعي والتوازن المطلوب وفق الشريعة الاسلامية هو التوازن في مستوى المعيشة ,من حيث ضروريات الحياة, مع قبول اختلاف في درجات المستوى المعاشي تبعا لاختلاف مستويات الدخل مع ترك الباب مفتوحا للأفراد للوصول الى مستوى الدخل المطلوب عندما يكون هناك عمل مقابل ذلك مثال ذلك الحصول او امتلاك وحدة سكنية ينبغي ان يحصل عليه كل افراد المجتمع وهذه صورة من صور التوازن في المستوى المعاشي ولكن تبقى هناك اختلافات في نوعية كل دار حسب مستوى الدخول للأفراد ,

**خامسا " دور الدولة او ولي الامر في تحقيق التوازن الاجتماعي**

بداية لا بد من التنويه بان الاختلاف في درجات المستوى المعاشي لا ينبغي ان يكون اختلافا صارخا بحيث يكون هناك اسرافا" و تركز او احتكار للثروات او دولة الاغنياء ولأجل ذلك تقوم الدولة بضغط مستوى الدخل من اعلى بتحريم الاسراف ومنعه وضغط المستوى من الاسفل بالارتفاع بالافراد الذين يعيشون مستوى منخفض من المعيشة والاداة الرئيسة للدولة هنا هي التصرف باموال الزكاة من قبل الوالي فالهدف من اموال الزكاة هو اغناء كل فرد في المجتمع الاسلامي ومن النصوص الشرعية التي تؤيد ذلك ما ورد عن الامام موسى الكاظم بشان تحديد الوالي في اموال الزكاة (( الوالي يأخذ المال فيوجهه الوجهة التي وجهه الله له على ثمانية اسهم للفقراء والمساكين .... يقسمها بينهم بقدر ما يستغنون به في سنتهم بلا ضيق ولا تقتير فان فضل شي رد الى الوالي وان نقص من ذلك شيء ولم يكتفوا به كان على الوالي ان يمونهم من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا )) بتعبير اوضح وفي نص اخر اذا احتاج بعض المسلمين ولم يكن في بيت المال من الصدقات شي اعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت مال الخراج ومن ذلك نخلص الى الاتي

1- ان الغنى هو الحد الفاصل بين اعطاء الزكاة او منعها والغنى هو قدرة الفرد على الانفاق على نفسه وعائلته حتى تصبح معيشته بالمستوى المتعارف عليه لا ضيق ولا تقتير وهذا شرط تحقيق التوازن الاجتماعي

2- ان امكانات الدولة لكي تحقق التوازن الاجتماعي هي

أ – الضرائب الثابتة : وتتمثل في الزكاة والخمس فهدف تلك الضرائب الارتفاع بالفقير الى المستوى المعاشي اللائق في حدود امكانات الدولة تحقيقا للتوازن الاجتماعي

ب- القطاع العام لم يكتفي الاسلام بالضرائب الثابتة لتحقيق التوازن الاجتماعي بل جعل الدولة مسؤولة عن الانفاق لهذا الغرض من القطاع العام فان الحديث السابق عن الامام الكاظم ان الوالي في حال عدم كفاية الزكاة ان يمول الفقراء من عنده وكلمة من عنده تدل على ان غير الزكاة من موارد بيت المال يمكن استخدامه في سبيل ايجاد التوازن الاجتماعي وهذه الموارد من غير الزكاة هي موارد القطاع العام مثل الفيئ وهو ما يغنمه المسلمون من الكفار بدون قتال وهو ملك للدولة مخصص للأغراض العامة اي ان الانفاق على الفقراء من موارد الفيء( القطاع العام) عند عدم كفاية الزكاة يعني ان الاموال موجودا للجميع حفظا للتوازن العام ولكي لا تكون دولة بين الاغنياء

المبحث الخامس: النظام الضريبي والضغط الضريبي

أولا" النظام الضريبي

ان قدرة الدولة على استخدام الضرائب كأداة مهمة في السياسة المالية يعتمد على النظام الضريبي فيها ومستوى التقدم الاقتصادي فيها. وكذلك ظاهرة نقل العبء الضريبي.

 فالنظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يُراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد فضلا عن القوانين والتشريعات الضريبية، ويؤثر النظام الضريبي في البلد في قدرة السياسة الضريبية على تحقيق أهدافها لذلك تختلف قدرة او امكانية السياسة الضريبة في تحقيق اهدافها من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الضريبي.

**النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي**

 نال موضوع العلاقة المحتملة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي اهتمام العديد من الكتاب والباحثين، من الاقتصاديين ومن خلال هذه الدراسات يتضح ما يلي: أنه في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تكون نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة مرتفعة نسبيا، ومع الاستمرار في عملية التنمية تزداد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة، وبصفة عامة يتسم النظام الضريبي في هذه المرحلة بسيادة الضرائب غير المباشرة داخل الهيكل الضريبي، ومع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية والوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي تنعكس الأهمية النسبية السابقة للضرائب غير المباشرة، وتصبح الغلبة للضرائب المباشرة داخل الهيكل الضريبي وتفسير ذلك انه في المراحل الأولى للتنمية حيث تكون اﻟﻤﺠتمعات تقليدية يتسم النظام الضريبي بسيادة الضرائب المباشرة التقليدية مثل ضريبية الرؤوس. إلخ. ومع القيام بعملية التحديث والتطوير تقل الحصيلة من الضرائب المباشرة وتزداد أهمية الضرائب غير المباشرة من الأوعية المحلية، بالإضافة إلى زيادة أهمية قطاع التجارة الخارجية، ومن ثم زيادة الأهمية النسبية للضرائب الجمركية باعتبارها ضرائب غير مباشرة. وبمعنى آخر سوف يزداد النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة نتيجة تحويل الاقتصاد من الصورة العينية إلى الصورة النقدية وزيادة الانتاج المحلي من السلع والخدمات. لكن مع الاستمرار في عملية التنمية وحدوث التقدم الاقتصادي والاجتماعي سوف يتغير الهيكل الضريبي ليتلاءم مع هذه التغيرات وفي مثل هذه الظروف سوف يتضمن الهيكل الضريبي ضرائب مباشرة غير تقليدية مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضرائب دخل الاستثمار ويمكن القول من خلال هذا الدراسات،

أن الدول المتقدمة، وهي دول يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي وتزداد فيها مساهمة القطاع الصناعي سوف يتضمن هيكلها الضريبي نسبة عالية من الضرائب المباشرة وبصفة خاصة الضرائب على الدخل. أمّا الدول النامية وهي دول تتسم بانخفاض الدخل القومي، فإن الضرائب غير المباشرة وبصفة خاصة الضرائب الجمركية تمثل نسبة مرتفعة في الهياكل الضريبية لتلك الدول**.**

**ثانيا: الضغط الضريبي**

تندرج هذه في سياق حدود الضغط الضريبي الذي يولّده فرض الضرائب، وهنا ينبغي الاشارة الى مفهوم الضغط الضريبي، معايير قياسه والمعدل الأمثل له. يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج المحلي الاجمالي؛ ويتم حساب معدل الضغط الضريبي بالعلاقة التالية:

 **معدل الضغط الضريبي = مجموع الاقتطاعات الضريبية / الناتج المحلي الاجمالي**

 اما دلالات معدل الضغط الضريبي: يمكن استخدام معدل الضغط الضريبي في مجموعة من القراءات والتحليلات الاقتصادية أبرزها:

• يعبر عن حجم الثقل الذي تحدثه الاقتطاعات الإجبارية على الأفراد، والاقتصاد ككل؛

• يعبر عن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، ذلك أن أسلوب التمويل الأساسي والمفضل لدى الحكومات هو التمويل الضريبي

معدل الضغط الضريبي الأمثل

يرتبط معدل الضغط الضريبي الأمثل بالآثار التي يتركها ارتفاع المعدل على الناتج المحلي فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي في أعلى مستوياته، هذا من ناحية اقتصادية. أمّا من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها فارتفاع المعدل الضريبي يعمل على تثبيط النشاط الانتاجي

ويمارس تأثيرا سلبيا على النمو ألاقتصادي لأن للضريبة أثرا معرقلا على عوامل العرض) استثمار عرض العمل (وهو ما يقود في النهاية إلى انخفاض المردودية الضريبية في حد ذاﺗﻬا نتيجة تراجع المادة الخاضعة للضريبة. وسوف نحاول من خلال هذا المحور من دراستنا هذه تناول هذا الجانب ولكن قبل ذلك فلا بأس من استذكار بعض المفاهيم الأساسية وخاصة مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" أو ما يسمى بلغة الاقتصاد "أثر لافر"

ما هو منحنى لافر. (Laffer Curve)؟

كاقتصادي ليبرالي، اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي -أي الوزن الضريبي – تدفع (تحرض) قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. فمنحنى لافر يثبت بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة. المنحنى التالي يشرح ذلك:

1-عندما يكون معدل الضريبة في المستوى(م1)، كما في الشكل، فان الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها ( أ ).

2-إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2)، فان الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).[[5]](#endnote-1)

 والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق، كما ان المستثمرين يتخلون عن الاستثمار وذلك لان الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب هنا يبدأ النشاط بالتراجع وكذلك الحال بالنسبة للأعمال (المقاولات) (عمل أقل، دخول أقل) إلى الحد الذي يجعل الدولة تجبي ضرائب أقل مما كانت قبل زيادة معدلات الضرائب،

على العكس من ذلك، فان تخفيض الضرائب، تؤدي إلى تشجيع النشطين والمقاولين على الاستثمار للحصول على أرباح أكبر، خاصة أن هذه الأرباح ستكون اقل تعرضا للضرائب. هذه الزيادة المضطردة في الأنشطة سوف تخلق ثروات جديدة يستفيد منها كل الذين ساهموا فيها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ألأجراء المقرضون المساهمون ألمؤسسات الإدارات...). ومنه سيتم بعث النمو من جديد. ومع زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك الإيرادات، فان الدولة تستطيع في هذه الحالة بشكل عام الحصول على قيمة أكبر من الحصيلة الضريبية عن تلك التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض في الضرائب.[[6]](#endnote-2) **وفي الأخير يشكل منحنى لافر أساسا لنقد الضغط الضريبي المرتفع.[[7]](#endnote-3)**

**أ**

**ب**

الحصيلة الضريبية

المعدلات الضريبية

م2

م1

**الفصل الثالث**

 **السياسة المالية في الفكر الاقتصادي**

 **أولاً : في الفكر المالي الحيادي ( الكلاسيكي)**

 وهي الحقبة التي شهدت تقييد دور الدولة الاقتصادي وهذا انعكس على اعطاء مفهوم محدد للسياسة المالية بحيث أصبح مفهوم السياسة المالية في ضوء الفكر الكلاسيكي

((**انها عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي والايرادات العامة في حالة وجود تباين بينهما، بهدف خلق التوازن في الموازنة العامة أو استعادته))** ان هذا المفهوم للسياسة المالية هو انكاس للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي من مطلقاتها الأساسية (ان التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائياً عند الاستخدام الكامل إذا ترك النشاط الاقتصادي حرا" تحت شروط منها المنافسة التامة. وبالتالي لا جدوى من التدخل الحكومي). لقد كانت السياسة المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة الفكر الاقتصاد التقليدي الذي يقوم على عدة اركان منها:

1. قانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج العرض سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي.
2. النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ بها، لان الزيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات
3. كما أن الاقتصاديين الكلاسيك يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلابد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني**. وعليه فان خصائص السياسة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هي:**

1-يقتصر دور السياسة المالية على الغرض المالي فقط وهو توفير الايرادات العامة **الاعتيادية** لتغطية النفقات العامة **الاعتيادية.**

2-حصر مجالات الانفاق العام على واجبات الدولة الحارسة.

3-عدم اللجوء الى القروض لتمويل النفقات العامة، الا في حالات استثنائية كحالات الحروب أو تمويل المشروعات العامة والتي تنتج سلع عامة، والتي لا تتقدم عليها القطاع الخاص.

لان القروض العامة تشكل مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على رؤوس الاموال مما يترك أثر سلبيا على النشاط الاقتصادي، بخاصة تعاظم دور ذلك القطاع في الحياة الاقتصادية.

4-المصدر الرئيس للإيرادات العامة هي الضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة وذلك انطلاقاً من ايمانهم في الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي وان الدخل هو مصدر الادخار، لذا فهم يفضلون الضرائب على الاستهلاك قياساً بالضرائب على الادخارات.

5-اعتقد الكلاسيك بضرورة توازن الموازنة (عدم وجود فائض او عجز) لأن الفائض يعني تحقيق ايرادات بلا ضرورة لها كان بالإمكان استفادة القطاع الخاص منها في مجالات مختلفة، وان العجز يعني زيادة الانفاق العام عن الايرادات العامة وهو خطأ لا ينبغي ارتكابه كون الوظائف التي تقوم بها الدولة هي وظائف استهلاكية غير منتجة.

6-عارض الكلاسيك بشدة اللجوء الى التوسع النقدي (الاصدار النقدي الجديد) كونه يؤدي الى التضخم لان ذلك التوسع يقود الى زيادة في الطلب الكلي دون التأثير في العرض الكلي لوقوعه دائما عند الاستخدام الكامل.

 مما تقدم ان السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي سعت الى تحقيق مبدأ الحياد المالي، وموازنة الموازنة العامة في ظل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لينتهي بها المطاف الى عدم اعطاء اهمية او دور للسياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية انطلاقاً من ايمانهم بأن قوى السوق (التفاعل الحر بين العرض والطلب) ستعنى بحاجات المجتمع لو تركت دون تدخل الدولة.

**ثانياً: السياسة المالية في ضوء الفكر المالي التدخلي**

 هناك عدة تعاريف اخرى للسياسة المالية تعكس الفكر المالي التدخلي القائم على الفلسفة الاقتصادية التدخلية للدولة وتشير تلك التعاريف الى الاجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة من برامج الانفاق العام والايرادات العامة لتحريك متغيـــــــــــرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي، الطلب الكلي، الاستثمارات. الخ بغية تحقيق آثار مرغوبة، ويدخل في نطاق الفكر المالي التدخلي اتجاهان هما الفكر المالي الاشتراكي والفكر المالي الرأسمالي (الكينزي) مع اختلاف توجهات كل منها كما سوف يتضح:

1**-السياسةالماليةفيالنظامالاشتراكي**

 تختلف ماهية واهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية ومن بحكمها من الدول النامية: فدور السياسة المالية في الدول الرأسمالية ينحصر في تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على تخفيف حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الاسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد الى تقلبات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي والعكس تماما في حالة النظام الاشتراكي اذ تتمثل المنطلقات الأساسية في النظام الاشتراكي في الاتي

1. تعد الملكية العامة لأدوات الانتاج اساساً للفلسفة الاقتصادية للدولة.
2. اعتماد التخطيط المركزي الشامل اسلوباُ لإدارة الاقتصاد الوطني وفي تخصيص الموارد بين مختلف الانشطة والمجالات لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الوطني.)
3. تتبنى الدولة عملية التنمية الاقتصادية وعليه فأن خصائص السياسة المالية في الفكر الاشتراكي هي:

أ-يتم توزيع الانفاق العام وبخاصة الانفاق الاستثماري بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتأكيد تنمية القطاع العام وتوجيه الموارد للقطاعات الاكثر اهمية في تحقيق التنمية،

ب-المصدر الرئيس للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب بسبب الملكية العامة لوسائل الانتاج.

ج-اعطاء اهمية الى حجم الانفاق الاستثماري العام وليس الخاص للإنفاق لضمان الحصول على الايرادات وضمان تحقيق الرفاهية.

2**-الفكر الكينزي**:

 وهو يمثل الاتجاه الاخر للفكر الحالي التدخلي ولكن في اطار النظام الرأسمالي ، اذ ان هناك تغيرات طرأت على دور الدولة الاقتصادي في اطار النظام الرأسمالي بسبب ازمة الكساد العالمي ومع عدم قدرة هذا النظام على الخروج من تلك الازمة الامر الذي استدعى ان يكون حجم التدخل الحكومي اكبر ليشمل الحياة الاقتصادية من خلال استخدام السياسة المالية كأحدي ادوات السياسة الاقتصادية مما يعني ان هناك طرأ على مفهوم السياسة المالية .فقد اعتقد كينز أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة حجم العمالة و التوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل. ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصاد والسياسة المالية، يقوم التحليل الكينزي على جملة من الاركان هي: -

1. رفض قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب المساو له (وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال.
2. اذ فسر كينز سبب الازمة الاقتصادية بانخفاض الطلب الكلي نتيجة انخفاض الطلب الخاص وبالتالي عدم كفايته لاستيعاب الناتج الامر الذي حتم على الدولة ان تتدخل من خلال التوسع في الانفاق الحكومي بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي، لإعادة الانتعاش الاقتصادي.
3. خصائص دالة الاستهلاك اذ أوضح كينز ان الميل الحدي للاستهلاك هو موجب واقل من واحد وأنها دالة مستقرة بالدخل وعليه فان الزيادة الحاصلة في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل وبالتالي أهمية تحديد حجم الإنفاق الحكومي اللازم للمحافظة على الاستخدام الكامل اي تعويض النقص الحاصل في الطلب الكلي جراء انخفاض الطلب الخاص،
4. ومن خلال دالة الاستهلاك بأن الادخار هو دالة بالدخل الحقيقي وليس بسعر الفائدة، اما الاستثمار فهو محكوم بتخمينات وتقديرات رجال الأعمال لمستوى العائد المحتمل، فمع سيادة حالة التشاؤم يكون الإنفاق الاستثماري اقل منه في حالة التفاؤل عند نفس معدل الفائدة، مما يعني استبعاد ان يكون لسعر الفائدة الدور الموازن بين الادخار والاستثمار
5. جاء بدافع آخر للاحتفاظ بالنقد وهو المضاربة، فضلا عن دافع التبادل والمعاملات. اذ يحتفظ الأفراد بنسبة من النقود لغرض توظيفها بموجودات مالية لغرض الإفادة من فروق الأسعار إذ يقارن الأفراد بين الاحتفاظ بالنقد او السندات اعتماداً على توقعاتهم لسعر الفائدة وبالتالي. فأن الطلب على النقد ذات حساسية لتغيرات سعر الفائدة ويترتب على ذلك إن رغبة الاحتفاظ بالنقد يحدث نقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات وانخفاض مستوى الدخل مما يشكل مصدراً للاختلال الاقتصادي.

ومن كل ذلك الحالة الغالبة ان الاقتصاد قد يتوازن ولكن ليس بالضرورة عند الاستخدام الكامل. وفي هذا الاطار صاغ كينز عدة افكار اقتصادية اساسية بطريقة تعكس أمرين هما، الأول: عدم استقرار الإنفاق الخاص وان سبب انخفاض النشاط الاقتصادي يعود الى نقص في الطلب الفعال ، والأمر الثاني هو الحاجة إلى التدخل الحكومي لتعويض نقص الطلب وتحفيز القطاع الخاص وقد اشار كينز الى ان السياسة المالية هي اكثر فعالية لإعادة الانتعاش الاقتصادي ومكافحة البطالة والتضخم لذلك اطلق عليها السياسة المالية المتدخلة تمييزا" لها عن السياسة المالية المحايدة واصبحت الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني واداتها في ذلك السياسة المالية. مما سبق فإن خصائص السياسة المالية الكينزية في إطار النظام الرأسمالي هي:-

1. ان التوازن الاقتصادي أصبح هدفاً بذاته وحل محل التوازن المالي للموازنة العامة ومن الممكن التضحية بتوازن الموازنة إذا كان ذلك يمثل علاجاً للكساد او التضخم فالعجز في الموازنة يعبر عن سياسة مالية توسعية تستهدف زيادة الطلب الكلي اما الفائض يعبر عن سياسة مالية انكماشية تستهدف تخفيض الطلب الكلي.
2. رفض كينز الالتزام بمبدأ توازن الموازنة اثناء الازمات الاقتصادية لان ذلك يؤدي الى تعميق الازمة، فمثلا في حالات الكساد وما ينجم عنها من انخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة انخفاض الوعاء الضريبي فانه وبحكم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، تلجأ الحكومة الى تخفيض الانفاق العام الامر الذي من شانه ان يعمق حالة الكساد، وبالعكس في حالة الرواج.
3. ان التغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب تتم بشكل عمدي (بقصد) أي ان السياسة المالية التدخلية هي مجموعة اجراءات وتدابير تتخذها الحكومة بشكل قوانين او قرارات مالية بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وليس العكس، وهذه السياسات تهدف بالأساس الى تحقيق البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص لأهميته في الناتج والعمالة.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في فاعلية السياسة المالية

الفعّالية هي المقدرة على تحصيل النتيجة المطلوبة والمبتغاة والمتوقعة. ومن ضمن الانتقادات للسياسة المالية التي تم تناولها، التوسعية والانكماشية، انها قد لا تحقق للاستقرار الاقتصادي أي غير فعالة في الوصول لأهدافها، لعدة اسباب منها: -

1. الفجوات الزمنية: هناك ثلاث فجوات، تحد من فعالية السياسة المالية هي: -

أ-فجوات الادراك: وهي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل.

ب-فجوة الانجاز: وهي الفترة الزمنية التي يتطلبها العمل لتغيير السياسة المالية الحالية.

1. فجوة الاستجابة: وهي فترة التغير الفعلي في السياسة المالية والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة في الاقتصاد تأثيرا" فعلياً.

الخلاصة ان هذه الفجوات قد تعيق فعالية السياسة المالية. أي بعبارة اخرى ان الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية قد تكون قائمة قبل التعرف عليها، وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة المالية ستكون هناك فترة زمنية قبل ان يبدأ سريان التغيير حيث يتطلب سريان التغيير المطلوب ان يدرس المختصون المشكلة، ثم ان السلطة التشريعية يجب ان يكون لها دور أي يجب ان يقتنعوا بان القرار بان القرار فيه فائدة للبلد، وحتى مع حدوث التغيير في السياسات (الانفاق او الضرائب) فان هناك فترة يجب ان تمضي قبل ان تظهر الاثار

1. نطاق السياسة المتبعة : اذا كان الانكماش الاقتصادي وقع في اقليم جغرافي ما او صناعة معينة ودون باقي مناطق البلد الاخرى فان الاخذ بسياسة مالية توسعية (زيادة الطلب) بشكل عام(أي دون ان يقتصر على إقليم او صناعه) قد يكون غير فعال لان اثار تلك الزيادة سوف تنتشر في الاقتصاد بشكل عام ثم يزداد الطلب على جميع المنتجات وربما يولد ضغوط تضخمية في قطاعات اقتصادية اخرى ، بينما يمكن علاج الكساد في المناطق او القطاعات التي اصابها الكساد أي ان العلاج الجزئي يكون ضرورة وهذا يعني ان هدف السياسة المالية يجب ان يحدد بدقة وتشخيص العلاج
2. العامل السياسي، ان السياسة المالية يتم تنفيذها من خلال عملية تشريعية بيد السياسيون الذين يهتمون عادة بتأثير السياسة المالية في مستقبلهم الانتخابي، لذا غالبا ما يميل صاحب القرار السياسي الى اتباع السياسة المالية التوسعية اكثر من الانكماشية لان تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق يتيح منافع الى ناخبيهم لذلك يسارع السياسيون الى تنفيذ السياسة التوسعية حتى وان كانت هذه السياسة غير ملائمة للأوضاع الاقتصادية القائمة ويعارضون التوجهات بفرض معدلات مرتفعة من الضرائب و تخفيض الانفاق الحكومي حتى عندما تصبح مثل هذه السياسات هي الاكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية مما يقلل من احتمال تنفيذ عمل مالي متوازن ويحد من فاعلية السياسة المالية
3. التأثيرات المضادة (الثانوية) لعمل السياسة المالية التي تضعف من اثارها المرغوبة، ومنها

**الحالة الأولى: (السياسة المالية توسعية)** لو افترضنا ان الحكومة، ولغرض تحفيز الطلب الكلي، زادت من انفاقها او خفضت من الضرائب أي احداث عجز في الموازنة ففي هذه الحالة

1. فلو زادت الحكومة من الانفاق العام وكان الانفاق الحكومي الاضافي يتم تمويله من الادخارات المعدة للاستثمار محليا فسوف يحصل طلب حكومي متزايد على القروض المتاحة يتولد منه ارتفاع في اسعار الفائدة يؤدي مع الوقت الى انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص (الطلب الخاص). بالتالي يصبح الانفاق الحكومي حيادي ليس له تأثير في النشاط الاقتصادي
2. لو ان الحكومة خفضت من الضرائب على الافراد في الوقت الحالي فسوف لن يؤدي هذا التخفيض الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص بسبب التوقعات الاستشرافية للمستهلكين أي ان المستهلك يدرك ان الاقتراض الحكومي اليوم ( لتمويل عجز الموازنة بدل الضرائب ) يعني زيادة الضرائب غدا عندئذ سيقوم المستهلك بادخار الزيادة الحاصلة في دخله المتاح حاليا( بسبب تخفيض الضرائب) حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في ألمستقبل وهذه الزيادة في الادخار الخاص تعوّض التناقص الذي حدث في الادخار العام، المتولد عن تناقص الإيرادات الضريبية، وهذا الأمر لا يزيد من الدخل الدائم للمستهلك ولا من استهلاكه. وعليه، فإذا كان المستهلكون مستشرفين لآفاق مستقبلهم، فإن ضرائب المستقبل تعادل ضرائب اليوم. (وهذا من شانه ان يؤدي الى الغاء الاثر التوسعي للإنفاق الحكومي (الطلب العام).

**الحالة الثانية:( السياسة المالية الانكماشية)** لو افترضنا ان الحكومة خفضت من انفاقها لتقليل الطلب الكلي (أي احداث فائض في الموازنة أي سياسة انكماشية) وهنا سوف ينخفض الطلب الحكومي على القروض المتاحة وعليه سوف يتولد ضغط لخفض سعر الفائدة، والذي يؤدي بدوره الى تشجيع الانفاق الاستثماري الخاص، ويؤدي بصورة جزئية على الاقل الى اضعاف أثر السياسة المالية الانكماشية التي اتبعتها الحكومة. ولو زادت الحكومة من الضرائب فان تلك الزيادة لن تؤدي الى تخفيض الانفاق الاستهلاكي في الوقت الحالي بسب التعود على نمط استهلاكي معين وتغيير هذا التعود يحتاج الى فترة زمنية أطول

 **الفصل الخامس**

**إمكانيات السياسة المالية**

بما ان الضرائب لها تأثير في جانب العرض فضلا عن تأثيرها في جانب الطلب ولفهم ذلك التأثير وجوانبه المختلفة يجب ان ندرك ان تأثير السياسة المالية في جانب العرض هو من خلال تأثيرها في الحوافز الفردية في الحوافز الفردية للعمل (قرارات العمل) وقرارات الاستثمار والادخار. وهنا يلعب الميل الحدي للضريبة الدور الرئيس في هذا التأثير بالقرارات، **فالمعدل الحدي للضريبة يمثل الجزء المقتطع من الزيادة الحاصلة في الدخول على شكل إيرادات ضريبية تذهب الى الحكومة ورياضيا يعبر عنها بالآتي: -**

$T=to-t$**1y ومنه** $\frac{∆T}{∆y} =t$**1**

حيث يمثل $t$1 المعدل الحدي للضريبة وهو مقدار التغير في سعر الضريبة عندما يتغير الدخل وحدة واحدة وتؤثر المعدلات الحدية للضرائب في العرض الكلي من عدة زويا منها:

1. تعمل المعدلات الحدية العالية للضرائب على زيادة التجنب الضريبي من خلال تحويل الأنشطة الإنتاجية من المناطق التي تخضع لمعدلات عالية للضريبة الى أخرى تتمتع بملاذات ضريبية (الملاذ الضريبي أو الجنة الضريبية هو منطقة تفرض بعض [الضرائب](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9) أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق أو هي [دول](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84) تتمتع أنظمتها [المصرفية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81) بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية ) يمكن للأفراد و/أو [الشركات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9) أن تجد نفسها تحت ضغط الإغراء للانتقال إلى المناطق التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وبالتالي ينخفض العرض الكلي .
2. تؤدي المعدلات الحدية العالية للضرائب الى خفض عرض العمل وتفضيل وقت الفراغ فالناس يقررون ان الجهد المبذول والذي لا يولد الا قدر يسير من العوائد المالية بسبب ارتفاع المعدل الحدي للضريبة لا يستحق الحرص علية وبالتالي ينخفض عرض العرض الكلي لانخفاض عرض العمل
3. تشجع المعدلات الحدية العالية للضرائب المستثمرين التحول الى مشروعات استثمارية اقل إنتاجية ولكنها لا تخضع للضريبة

من خلال ما سبق يتضح الأثر الذي يمكن ان تمارسه السياسة المالية عبر المعدلات الحدية للضريبة على العرض الكلي وبالتالي فإنها تشكل قيدا "على قدرة سياسة الطلب التوسعية او الانكماشية ويمكن تناول ذلك من خلال امكانيات سياسات مالية المختلفة ومنها.

 أولا" خفض المعدلات الحدية للضريبة مع زيادة عجز الموازنة

خفض معدلات الضرائب تعني زيادة العرض الكلي , زيادة عجز الموازنة تعني زيادة الطلب الكلي لا شك ان هذه السياسة ستكون توسعية الا ان شدتها او فاعليتها تعتمد على الوضع التوازني للاقتصاد وهنا نتناول حالتين :-

الحالة الأولى: اذا كان الاقتصاد يعمل دون مستوى الاستخدام الكامل، فان السياسة المالية ستكون نتائجها سليمة (بدون تضخم او بطالة) لان عجز الموازنة تعني زيادة الطلب والدفع باتجاه الاستخدام الكامل , كما ان خفض المعدلات الحدية للضرائب تعني زيادة العرض الكلي اكثر ومن ثم يتسع نطاق الإنتاج بحيث تستوعب كل الزيادات الممكنة في الطلب في اطار الاستقرار.

الحالة الثانية إذا كان الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل فان السياسة المالية ستكون محل تساؤل

1. فاذا كان الأثر التوسعي لعجز الموازنة كبير والاثار الإيجابية لخفض المعدلات الحدية للضرائب صغيرة بمعنى ان أثر عجز الموازنة على الطلب أكبر من أثر تخفيض معدلات الضريبة على العرض فان الاستراتيجية هنا هي تضخمية كما يعكسه الشكل رقم 3 والذي يتضح منه انه اذا كان الاقتصاد متوازن عند $y $f عند مستوى عرض حقيقي $AS1$ فان زيادة عجز الموازنة تعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي يرتفع الطلب الى المستوى2 $c $ هذه الزيادة تؤدي الى زيادة الدخل النقدي فقط الى المستوى $ y2 $في حين تؤدي خفض المعدلات الحدية للضرائب الى زيادة العرض الحقيقي الى $AS2$ وعليه فان هذه السياسة هي تضخمية اذ يصبح التضخم في المسافة $Yn-Y2$

2-إذا كان الأثر الايجابي لتخفيض معدلات الضريبة على العرض الكلي أكبر من الأثر التوسعي لعجز الموازنة فان هذه السياسة سوف تضعف الاثار التضخمية

الطلب الكلي المخطط

45

AS2

AS1

C2+I2+G2

C1+I1+G1

الدخل ( الناتج )

YF

Y2

YN

ثانيا" زيادة المعدلات الحدية للضرائب مع فائض مخطط في الموازنة (او خفض العجز)

 زيادة المعدلات الحدية لضرائب تعني خفض العرض الكلي وفائض الموازنة يعني خفض الطلب اكلي أي ان هذه السياسة تؤدي الى خفض كل من العرض الكلي والطلب الكلي وهي سياسة تتخذ في الغالب لمواجه الحالات التضخمية بخاصة إذا كان فائض الموازنة كبير أي تسيطر اثار خفض الطلب الكلي كذلك تعمل هذه السياسة على خفض نمو الاقتصاد من خلال انخفاض العرض للسيطرة على لضغوط التضخمية.

ثالثا" زيادة المعدلات الحدية للضرائب مع عجز مخطط في الموازنة

من الواضح في هذه الحالة سيكون الأثر على الطلب الكلي هو عكس الأثر على العرض الكلي ويشرح الشكل التالي هذا الأثر العكسي فلو كان الاقتصاد يعمل عند المستوى التوازني $Y$1 وهنا فان عجز الموازنة يدعم فائض الطلب أي يرتفع منحنى الطلب الكلي الى الأعلى ($C 2+I 2+G 2 $ ) أي ان الدخل النقدي يرتفع الى $ YN$وبنفس الوقت تؤدي زيادة المعدلات الحدية للضريبة الى خفض العرض الكلي من $AS2 - AS1$ أي ان الدخل الحقيقي ينخفض الى $Y2$ بسبب الأثر السلبي لارتفاع معدلات الضريبة على العرض وبالتالي فان هذه السياسة تؤدي الى تضخم يصحبه انكماش في الإنتاج *.*

AS1

AS2

الطلب الكلي المخطط

45

C2+I2+G2

C1+I1+G1

الدخل ( الناتج )

YN

بطالة

تضخم

Y1

Y2

**الفصل السادس**

عجز الموازنة والدين العام

 **أولا: مفهوم ومقاييس عجز الموازنة**

عجز الموازنة هو الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة الاعتيادية عن تغطية النفقات العامة. وللعجز المالي مقاييس عديدة نختار منها: -

**المقياس الاول: العجز الاولي**

هذا المقياس يوضح العجز عن طريق طرح النفقات الحكومية من الايرادات الحكومية، اذاً فهو الفرق السالب بين اجمالي الاثنين، وبحسب هذا المقياس فإن إجمالي النفقات العامة تكون متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية أما الإيرادات العامة فتكون متضمنة الايرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز هنا يمثل أو يعكس الفجوة التي يتم تغطيتها بالاقتراض الحكومي بما في ذلك الاقتراض من البنك المركزي

**المقياس الثاني: العجز الاساسي**

 وهو يساوي الفرق بين اجمالي النفقات واجمالي الايرادات مع استبعاد الفوائد على الدين الحكومي ويستند هذا المفهوم او المقياس الى ان الاقتراض حصل في فترة سابقة أي ان العجز الاساسي يبين الوضع المالي للحكومة بمعزل عن الاوضاع المالية السابقة وعليه فان هذا المقياس يظهر العجز بأقل من حجمه الفعلي وبالتالي فانه لا يعبر عن فعالية السياسة المالية لأنه يستبعد فوائد الدين الخارجي التي تمثل مشكلة كبيرة للدول النامية.

**المقياس الثالث: العجز التشغيلي**

 هو مقياس للعجز في اوقات التضخم لأنه يهتم باستخلاص اثر التضخم على مدفوعات سعر الفائدة الاسمي على الدين الحكومي ويمثل العجز هنا متطلبات الاقتراض للحكومة والقطاع العام مطروحاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد التي تدفع الى الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقة للديون جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار بخاصة، إذا ارتفعت نسبة القروض التي تعتمد على أساس أسعار الفائدة المتغيرة وهي تعني أن أسعار الفائدة تتغير من مدة لأخرى (حسب ما ينص عليه العقد) إذ يتم دفع الفائدة حسب أسعارها السائدة في السوق، وعلى هذا فان البلدان المدينة تتحمل أعباء إضافية عند عقد اتفاقيات قروض بأسعار فائدة متغيرة

 **المقياس الرابع: العجز الجاري:**  ويقيس الفرق بين المصروفات الجارية والايرادات الجارية، ويهمل المصروفات الرأسمالية والايرادات الرأسمالية مثل بيع الاصول ويطلق عليه احيانا " العجز الجزئي ولهذا المقياس اهمية خاصة فاذا كان هناك عجز جاري فهذا يحث الحكومة على ترشيد الأنفاق الجاري وزيادة الايرادات الجارية لتحقيق ادخار موجب.

 **ثانيا" قيد الموازنة العامة**

 يقصد بقيد الموازنة العامة ان الانفاق الحكومي مقيد بحجم الإيرادات الحكومية الكلية كما ن هذا القيد يعكس مصادر تمويل الموازنة المختلفة حيث نلاحظ المعادلات الاتية: -

$1………………………… BD$=$G+TP+IP-TX=∆M+\frac{∆B}{i}$

 اذ ان :-

 $G$ : -الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري

 $TP$ : -المدفوعات التحويلية.

 $IP$ : -مدفوعات الفائدة عن الدين العام

 $TX$ : -العوائد الكلية من الضرائب

$BD$ تمثل ميزانية الحكومة، وترمز الى الاقتراض إذا تجاوز اجمالي الانفاق$(G+TP+IP)$.

اجمالي الإيرادات $ ( TX)$و اذا كان اجمالي الإيرادات الضريبية $تفوق $ اجمالي الانفاق . فان قيد الموازنة يظهر فائض فيها يمكن ان يستخدم في تسديد ديون سابقة على الحكومة اما إذا كان الانفاق الحكومي يعادل الإيرادات الضريبية فهذا يعني ان الجانب الأيمن من المعادلة السابقة $∆M+\frac{∆B}{i}$

يساوي صفر وبذلك يفصح قيد الموازنة عن حقيقتين مهمتين الأولى: انه يشير دائما الى ان اجمالي النفقات الحكومية يجب ان تكون متساوية بالضرورة لإجمالي التدفقات المالية من كافة مصادر التمويل المختلفة وهو ما يعبر عنه أحيانا بالميزانية العامة بدل الموازنة الثانية: ان البديل للضرائب كوسيلة لتمويل الانفاق الحكومي هو الاقتراض من مصادر مختلفة.

 **ثالثا: -تمويل عجز الموازنة بواسطة الدين المحلي واثاره الاقتصادية.**

1. **تعريف الدين العام**

يمثل َّ الدين العام في لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد. وينشأ هذا َّ الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض. اذ تقترض الحكومات من من مصادر محلية او خارجية. ويكون الاقتراض بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة.

**تعريف اخر للدين العام،** يقصد به المبالغ التي تلتزم بها الدولة للغير نتيجة اقتراضها السابق لهذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين، أي ان الدين العام هو مقدار الاقتراض الحكومي لمدة سابقة لهذا ينظر له كرصيد متراكم من التزامات الحكومة التي لها ابعاد زمنية مختلفة وتلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد اي ان الدين هنا يعرف بالدين القائم وهو الذي لم يسدد بعد. **اما القروض** فإنها وان كانت التزامات يقع عبئها على الدولة الا انها تختلف عن الالتزامات المالية الاخرى من الناحية المحاسبية اذ في الوقت الذي تظهر فيه التزامات الحكومة المالية في جانب النفقات من الموازنة العامة عند دفع الفوائد والاقساط فان القروض تسجل حال حصولها في جانب الايرادات وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة

1. **مصادر تمويل العجز المحلية وأثرها في عرض النقد**

 سيتم التعرف هنا أولا على أنواع مصادر تمويل العجز المحلية وعلى طبيعة الاثار النقدية التي تخلفها السياسة المالية وكالاتي: -

1. **الاقتراض من القطاع غير المصرفي. (اقتراض من الجمهور)**

 ويعني طرح الحكومة للسندات العامة للاكتتاب بها من قبل الافراد والمؤسسات غير المصرفية ولنجاح هذه الوسيلة يشترط ما يلي: -

 -توفر المدخرات لدى القطاعات غير المصرفية واستعدادها لشراء الأوراق المالية الحكومية

-وان يكون سعر الفائدة الحقيقي على هذه السندات موجبا" أي ان سعر لفائدة الاسمي اعلى من معدل التضخم السائد

-استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية

-تمتع الحكومة بالمصداقية ازاء سداد الفوائد واستهلاك السندات في مواعيدها مع وجود أسواق مالية نشطة يتم فيها تداول السندات وبعكس ذلك فان هذه الوسيلة سوف تكون محدودة.

 اما أثر هذه الطريقة من تمويل العجز في عرض النقد فان عملية بيع السندات في السوق المالية للجهات غير المصرفية لا يترتب عليها اي تغيير في عرض النقد، لان هذه العملية تنطوي على نقل ملكية الاموال من القطاع غير المصرفي الى الحكومة وعندئذ لن يحصل اي تغيير في عرض النقد وان الذي يحصل هو ان الودائع المصرفية للجمهور تنخفض بفعل اقراض الحكومة وتزداد الودائع المصرفية للحكومة بنفس المقدار**.**

1. **الاقتراض من البنوك التجارية**

 وقد تلجأ الحكومة الى الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة واما إثر ذلك على عرض النقد فان يعتمد على توفر الاحتياطات لدى تلك البنوك، وهنا نتناول حالتين

 **الاولى**: إذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطات ومن خلاله تقدم قروضا الى الحكومة من دون ان تلجا تلك البنوك الى تقليص قروضها الى القطاع الخاص، في هذه الحالة فان الاقتراض من البنوك التجارية يتضمن إثر نقدي توسعي (زيادة عرض النقد) اذ سيترتب على الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض من البنوك التجارية زيادة الدخول للأفراد ثم زيادة الودائع ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي مما يؤدي الى زيادة عرض النقد.

**الثانية:** إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطي النقدي فإنها ستلبي طلب الحكومة من القروض بأحد الطرق التالية:

* تقوم البنوك التجارية بتقليص حجم قروضها للمشروعات والافراد من اجل توفير السيولة الكافية لإقراض الحكومة ولن يتأثر عرض النقد هنا لان المصارف استبدلت القروض الخاصة بالقروض الحكومية ولكن النتيجة سوف ترتفع كلفة القروض للأفراد والمشروعات
* قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به المصارف التجارية لدى البنك المركزي مما يزيد من حجم الارصدة النقدية المتاحة للإقراض، او ان يقوم البنك المركزي بشراء السندات الموجودة لدى البنوك التجارية مما يؤدي الى زيادة قدرة المصارف على تلبية طلب الحكومة بالاقتراض وفي هذه الحالة يزداد عرض النقد الا ان حجم الائتمان المصرفي غير الحكومي ستقل كميته وترتفع كلفته.
1. **الاقتراض** من **البنك المركزي:** تعد عملية الاقتراض من البنك المركزي بين الوسائل التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل العجز في الموازنة وإذا كانت سلطة البنك المركزي ضعيفة امام الحكومة ولا تستطيع رفض طلبها من القروض فان هذا الاقتراض يؤدي الى زيادة عرض النقد وذلك لان قيام الحكومة بإنفاق النقود المقترضة فانه يؤدي الى زيادة الدخول للأفراد والمشروعات ثم تزداد ودائعهم لدى المصارف التجارية مما يؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية لتلك المصارف وقدرتها على منح المزيد من القروض وبذلك يزداد عرض النقد.

 **رابعا الإصدار النقدي الجديد**

**مفهوم الاصدار النقدي: يقصد بالإصدار النقدي قيام البنك المركزي بخلق كمية اضافية من النقود الورقية تؤول الى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة، ويعد البنك المركزي. الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة التي لها حق اصدار النقود** وتستند الدولة في القيام بهذا الإصدار الجديد على سلطتها في الاشراف على النظام النقدي وتوجيه وتحديد القواعد التي يسري بمقتضاها وتعيين الكميات التي يمكن اصدارها من النقود

**شروط** الإصدار **النقدي**

 **تخضع البنوك المركزية لقيود قانونية وتشريعية تنظم قدرتها وتحدد إمكاناتها في اصدار العملة وهذه القيود ترتبط أساسا" بما يعرف بغطاء العملة** من حيث نوعيته وحجمه، وهذا الغطاء يستخدم للحفاظ على قيمة وحدة النقد لان هنالك علاقة طردية بين ارتفاع حجم الكتلة النقدية والتضخم في أي اقتصاد لذلك وضعت على مر التاريخ شروط للإصدار النقدي عبارة عن نظم نقدية تتبعها الدول في اصدار العملة بواسطة البنك المركزي ((CBنختار منها التالي

: أ‌**- نظام الغطاء الذهبي الكامل** :

 في هذا النظام تقيد قدرة CB في اصدار العملة بحجم الذهب الموجود لدى CB ويكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل 100% من قيمتها ويشبه هذا النظام حالة استخدام المسكوكات الذهبية واحتفاظ CB بكميات منه مقابل اصدار كميات من النقود الورقية الثابتة الا انه في هذه لحالة CB يحتفظ بالذهب ويصدر ما يعادل قيمته من الاوراق النقدية. يعاب على هذا النظام للإصدار انه يؤدي الى تقييد شديد من قدرة CB على اصدار العملة او النقود حيث انه لا يستطيع اصدار المزيد من النقود في حالة زيادة الطلب عليها عندما يتطلب النشاط الاقتصادي ذلك خاصة في اوقات الرواج مالم يتوفر رصيد ذهبي كافي وهذا الجمود في هذا النظام دفع الدول المختلفة الى البحث عن استخدام نظم اخرى لإصدار أكثر مرونة.

**ب-نظام الغطاء الذهبي النسبي:** ويقوم هذا النظام على اعتبار الذهب هو الغطاء للعملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينه مثلا ينص القانون على ان 50% من النقود المصدرة يكون غطاءها ذهبا بينما يكون غطاء الباقي وهو 50% لباقي النقود المصدرة مكون من اوراق مالية حكومية السندات واذونات الخزانة وعناصر اخرى من الاصول ومن الملاحظ مثل ان هذا النظام يتميز بالمرونة من جهة وبالجمود من ناحية اخرى فالمرونة هي ان الغطاء الذهبي يكون في حدود نسبة معينه وليس نسبة 100% والجمود هو ان هذه النسبة في ذاتها تصنع حدا لعملية اصدار النقود .
**ت - نظام الاصدار الحر :**

ويسمح هذا النظام ل CB بإصدار العملة حسب ما يقره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية معينه من النقود وتخضع الكميات المصدرة لقرارات CB ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي او بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي من النقود. ويعتبر هذا النظام هو الاتجاه الحديث في نظم الاصدار في الدول المختلفة حيث انه يحقق اقصى درجات المرونة ويبرز دور ومسؤولية CB في توجيه النشاط الاقتصادي وكل ما تشترطه الدول صفات خاصة بنوعية الاوراق المالية والتجارية التي يستخدمها كغطاء لإصدار العملة او اوراق النقد كما انه من الجائز ان تلزم الحكومة CB بالاحتفاظ بكمية من الذهب او العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى عملات اخرى لمواجهة المدفوعات الدولية.

وبعيدا عن التطور التاريخي للأنظمة النقدية فان غطاء العملة في الوقت الحاضر أصبح مكون من أصول مختلفة مثل السندات الحكومية، وبعض أنواع العملات الرئيسة فضلا عن نسبة معينة من الرصيد الذهبي الى اجمالي العملة المصدرة، ومع ذلك يبقى غطاء لعملة مرتبط أساسا بالتطور الاقتصادي والقدرات الإنتاجية والتي يمكن ان تنعكس في ميزان المدفوعات.

**خامسا" التمويل التضخمي**

 إن الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر التمويل يكون عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى كالضرائب والقروض العامة عن تغطية النفقات العامة مما يضطر الدولة الى الالتجاء لإصدار كمية من أوراق النقد عن طريق البنك المركزي تستخدم في تغطية العجز

 وعليه فالتمويل التضخمي هو التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية، أو ما يسمى الإصدار النقدي الجديد دون تغطية للعملة المصدرة بما يقابلها من احتياطي الذهب، او وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي.

كما **يقصد به** تلك الحالة التي تعتمد الدولة زيادة نفقاتها عن إيراداتها من ضرائب او رسوم وينتج عنها عجز فأمام ذلك لن يبقى امام الدولة الا اللجوء الى الإصدار النقدي اذ يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة (النقود) للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على أوراق مالية صادرة من الحكومة**.**وغالبا ما يقترن هذا التمويل بحوث تضخم لذلك يعرف بالتمويل التضخمي **لان** عرض السلع والخدمات لا يستطيع مجاراة الطلب المتزايد عليها عند زيادة عرض كمية النقود، فتنشا فجوة بين العرض والطلب مما يؤدي إلى تسريعمعدلات التضخم **. ويسهم البنك المركزي في تمويل العجز المالي الحكومي التضخمي من خلال الأساليب التالية.**

1. **الاقتراض المباشر او ما** يعرف **بأسلوب السحب على المكشوف:** وهي سلفة مؤقتة يقدمها البنك المركزي للحكومة بانتظار حصول الحكومة على إيراداتها الضريبية او الاقتراض من الجمهور وقد وضعت الدول في قوانينها شروطا للسحب على الكشوف منها ان لا يتجاوز مبلغ السلفة 15% من الإيرادات المخمنة، وكذلك وجوب تسديدها خلال 3 أشهر من بداية السنة المالية
2. **الاقتراض غير المباشر: ويتم** ذلك من خلال اصدار الأوراق المالية الحكومية بأنواعها وهي:

**ا-اذونات الخزينة:** -وهي أوراق مالية قصيرة الاجل تتراوح مدتها بين 3 أشهر الى 12 شهرا ويقوم البنك المركزي بإصدارها نيابة عن الحكومة باعتباره وكيلها المالي ويتم إصدار اذونات الخزانة بتخفيض من قيمتها الاسمية، ويعتمد مقدار التخفيض على الأسعار التي يتم عرضها فى مزادات أذون الخزانة. عند حلول موعد استحقاقها، والاصل في اذونات او حوالات الخزينة انها تصدر في أوقات السنة تكون فيها نفقات الحكومة أكثر من إيراداتها أي الأصل فيها انها تستخدم للتمويل المؤقت الا انه ومع استمرار حاجة الحكومة الى الموارد المالية لتغطية نفقاتها قد تضطر الى اصدار حوالات تضاف الى رصيد الحوالات التي تم إصدارها في السابق ، ومع ضعف اقبال القطاع الخاص بالاستثمار في هذه الاذونات وضعف الادخارات وضعف الثقة بالاقتصاد المحلي ولكل هذه الأسباب تلجا الحكومة الى صدار اذونات الخزانة وتفرض من خلال القانون على البنوك المركزية شرائها مما ينتج عنه توسع كبير في عرض النقد اذ يتخذ البنك المركزي هذه الحوالات او الاذونات أساسا للقيام بإصدار نقدي جديد. وهنا تعد اذونات الخزانة أحد الأدوات المهمة للتمويل التضخمي او الإصدار النقدي الجديد

**ب-السندات طويلة الاجل :** وهي شهادات اقتراض حكومية تلجأ اليها الحكومات لتغطية عجز في الموازنة العامة الذي لا يمكن تفاديه خلال السنة المالية عندما يكون هذا العجز ناجما عن استمارات اقتصادية او نفقات الدفاع ، والسندات طويلة الاجل هي أحد أدوات الدين المحلي التي قد تصل مدتها الى 50 سنة حسب طبيعة المشاريع التي يتم الانفاق عليها ومع ان المقرض ( حامل السندات طويلة الاجل ) يستطيع استرداد قيمتها عندما يرغب بذلك بعرضها للبيع في سوق الأوراق المالية فان قوانين كثير من الدول نصت على السماح للبنوك المركزية شراء هذه السندات من خلال عمليات السوق المفتوح ومما تقدم فان قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية (الحوالات والسندات) ينتج عنه قيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة او ما يعرف بتنقيد للدين الحكومي يترتب عليه زيادة كمية النقد في التداول. وتجدر الإشارة هنا الى ان الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لا يعني دائما اصدار نقدي جديد فالاقتراض قد يكون بقصد إضافة المبالغ المقترضة الى حساب الحكومة لدى البنك المركزي وعليه فان الاقتراض لا يؤدي الى اصدار عملة جديدة الا عندما تحتاج الدولة الى النقد وعلى أي حال فان الأثر البارز لاقتراض الحكومة من البنك المركزي يتمثل في زيادة العملة في التداول ثم عرض النقد نظرا لحاجة الحكومة الى المزيد من النقد لتغطية الانفاق الحكومي

**سادسا" -الاثار** الاقتصادية **الأخرى للدين العام المحلي**

 لا يقتصر أثر الدين العام المحلي على عرض النقد بل يخلق جملة من الاثار الاقتصادية منها:

1. يسبب ارتفاع عبء الدين العام (الأقساط +الفوائد) في حدوث ارهاق مالي للحكومة لما يسببه عبء الدين من ضغط متزايد للعجز في الموازنة العامة والمفارقة المدهشة هنا انه بينما تعتمد الدولة على الدين العام لسد عجز الموازنة فان هذا الاعتماد، سيما إذا لم تنمو موارد الدولة المالية، فانه يخلف أعباء مالية تكون سببا "رئيس في تزايد عجز الموازنة. وهكذا يدخل البلد في حلقه مفرغة من العجز والمديونية، فالعجز يتطلب مديونية والمديونية تزيد من العجز**.**
2. يسهم الدين العام المحلي في تعميق التفاوت في توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية من ذوي رؤوس الأموال بخاصة إذا أصدرت سندات القروض العامة بقيمة عالية فإن غالبية مالكي السندات سوف يكونون من الفئات الغنية وبالتالي هم المستفيدون من فوائدها أي إن القروض العامة قد ساهمت في زيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء بحيث يصبح حجم المدفوعات التحويلية تحت بند فوائد الدين الداخلي في الموازنة أكبر بكثير من حجم مخصصات الأجور للعاملين لدى الحكومة.
3. إذا ما نجحت الحكومة في الحصول على القروض الداخلية وقامت بتخصيص حصيلة ذلك القرض في المجالات الاستهلاكية فهذا يعني ببساطة تحويل المدخرات المتاحة في الاقتصاد عن قنوات الاستثمار المنتج مما يخفض من تراكم راس المال وهبوط النمو الاقتصادي في المستقبل**.**
4. ان زيادة لجوء الحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال الدين الداخلي غير التضخمي سوف يكون له اثار انكماشية على الاقتصاد وذلك عندما تضطر الحكومة أحيانا الى رفع أسعار الفائدة لإغراء الجمهور للاكتتاب بالدين الحكومي فان رفع هذا السعر يعني ارتفاع كلفة الفرصة البديلة للقطاع للاستثمار في راس المال المادي اذ يفضل المستثمرون من القطاع الخاص الاستثمار في شراء السندات على السلع الرأسمالية
5. وإذا قرر المستثمرون الاستمرار في استثماراتهم فانهم ولكي يحافظوا على معدل الربح بعد احتساب سعر الفائدة الجديد كعائد لراس المال المستثمر فلا بد لهم من زيادة أسعار منتجاتهم وبذلك تكون لسياسة الدين الداخلي بعض الاثار التضخمية على الرغم انها صممت لتجنب التضخم**.**
6. يتفق الاقتصاديون على وجود علاقة وثيقة بين اقتراض الحكومة من البنك المركزي والزيادة في عرض النقد فاذا استمرت عملية الزيادة في عرض النقد فسوف يتعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية توقف شدة هذه الضغوط على معدل نمو عرض النقد مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي فكلما زاد معدل نمو الناتج تنخفض الضغوط التضخمية، وبالعكس

يترك الدين الحكومي اثارا" مهمة في ميزان المدفوعات من خلال الصلة الوثيقة بين السياسة المالية التوسعية والقطاع الخارجي ويظهر هذا التأثير باختلال ميزان المدفوعات من خلال الاتي: -

-**زيادة الاستيرادات** : اذ ان عجز الموازنة او مديونتها يزيد من الطلب الكلي الناتج من زيادة الانفاق الحكومي، وفي حالة الاقتصاد مفتوح، فان جزءا" مهما من الطلب الكلي يتم تغطيته من خلال زيادة الاستيرادات عندما يكون الجهاز الإنتاجي المحلي محدود الاستجابة لزيادة الطلب

-**تخفيض الصادرات:** اذ يحدث اختلال في ميزان المدفوعات عندما يتجه الجزء الاخر من الزيادة في الطلب الكلي لينفق داخل الاقتصاد المحلي مما يزيد من حجم الاستهلاك المحلي من السلع المعدة للتصدير

1. يترك الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة اثار غير مباشرة في سعر صرف العملة المحلية من خلال التأثير في ميزان المدفوعات فزيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الانفاق الحكومي وبما تؤدي الى زيادة الاستيرادات وتخفيض الصادرات فإنها تعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية بسبب زيادة المعروض منها مما يسبب ضغطا على قيمة العملة المحلية وانخفاض القوة الشرائية لها.

**الفصل السابع**

**الية عمل السياسة المالية**

**أولا" مضاعف الانفاق**

هو الرقم الذي يتضاعف فيه الدخل القومي بسبب الزيادة الأولية الحاصلة في أحد مكونات الانفاق الثابت او المستقل (الانفاق الحكومي، الانفاق الاستهلاكي الخاص، الانفاق الاستثماري الخاص، الصادرات) اذ ان الزيادة الاولية في أحد عناصر الانفاق أعلاه تستحدث سلسلة من الزيادات لمتتالية في الدخل والانفاق وفي سياق مادة السياسات المالية سوف نركز هنا على مضاف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب ومضاعف الموازنة.

**فمضاعف الانفاق الحكومي**: يقصد به عدد المرات التي يتغير فيها في الدخل القومي نتيجة التغيير الاولي في الانفاق الحكومي

**اما مضاعف الضريبة**: هو عبارة هو عدد المرات التي يتغير فيها الدخل نتيجة تغير الضرائب بوحدة واحدة ويمكن للضريبة ان تكون الضريبة ثابتة (لا تتغير مع تغير الدخل) ,او نسبية ,او مزيج من الاثنين وبعكس اتجاه مضاعف الانفاق الحكومي. ومن خصائص المضاعف ما يلي

1. ان مقدار المضاعف يعتمد أصلا على الميل الحدي للاستهلاك لان جوهر السياسة المالية الكينزية يقوم على الربط بين الدخل الفردي والانفاق الاستهلاكي وعليه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد مقدار المضاعف
2. يزيد مقدار مضاعف الانفاق الحكومي المباشر بمقدار واحد عن مضاعف الضرائب عند زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب بنفس المقدار، لان الزيادة في الانفاق الحكومي بمقدار معين فان تلك الزيادة تمثل إضافة صافية الى مستوى الطلب الكلي ثم بعد ذلك يحدث زيادات متتالية في الدخل والانفاق اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك في حين عند تخفيض الضرائب بمقدار معين فان جزأ" من مقدار التخفيض في الضرائب يجد طريقه للإنفاق على السلع والخدمات اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك $∆C=b∆T$ لان الدخل الشخصي المتاح يساوي $Yd=Y-T$ وعليه فان التغير في الضرائب يقود الى تغيير في الدخل المتاح وهذا بدوره يؤدي الى حصول تغير في الانفاق الاستهلاكي $∆T\rightarrow ∆Yd\rightarrow ∆C$ *ومن هنا سيقل مضاعف الضرائب عن مضاعف الانفاق.*

***ثانيا": الدخل التوازني ومضاعفات الانفاق والضرائب***

*بداية لابد من التمييز بين نوعين من الدخل: -*

1. *الدخل الممكن او الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وهو الدخل الذي يمكن الحصول عليه عند استخدام كل الموارد المتاحة (المادية والبشرية) استخداما" كاملا ونرمز له بالحرف*$ Y\* $
2. *الدخل التوازني الاولي، وهو الدخل الفعلي الذي نحصل عليه من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ونرمز له بالرمز* $Ye$ *ومنه ولحساب فجوة الناتج من خلال*

$∆Y= Y\*- Ye$

$ $ *فاذا كانت فجوة الناتج موجبة أي ان* $Y\*$ *أكبر من* $Ye$ *فهذا يعني وجود فجوة انكماشية في الطلب الكلي وهذه الفجوة* $∆Y$ *هي مقدار التغير في احد مكونات الطلب الكلي* $(C+I+G)$ *اللازم لسد فجوة الإنتاج (أي زيادة الدخل الاولي وجعله مساويا للدخل عند الاستخدام الكامل) واذا كانت فجوة الإنتاج سالبة أي ان* $Y\*$ *اقل من* $Ye$ *فهذا يعني وجود تضخمية في الطلب الكلي وهذه الفجوة* $∆Y$ *هي مقدار التغير في احد مكونات الطلب الكلي* $(C+I+G)$ *اللازم لإلغاء فجوة الإنتاج (أي تخفيض الدخل الاولي وجعله مساويا للدخل عند الاستخدام الكامل) وبعد هذه المقدمة سوف نستخدم نموذج الدخل القومي بوجود ثلاثة قطاعات (القطاع العائلي. قطاع الاعمال، القطاع الحكومي) وبحالات مختلفة*

*الحالة الأولى: عدم وجود الضرائب وكما يلي*

$Y=C+I+G$

$C=a+by I=I$**O** $G=G$**O**

$Y= C=a+by+I$**O**$+$$G$**O >>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>1**

$Y= \frac{1}{1-b }(a+ I$**O**$+$$G$**O)**

 اذن المضاعف هو $\frac{1}{1-b }$

 وعليه فان التغير في الدخل نتيجة تغير الانفاق الحكومي سيكون $∆Y=mg\*∆G$

حيث ان $mg$ هي مضاعف الانفاق ومن هنا يمكن معرفة الانفاق الحكومي اللازم لتغطية الفجوة الحاصلة في الناتج إذا علمنا الميل الحدي للاستهلاك او المضاعف.

**مثال**: اذا كان الدخل التوازني الحالي هو$160$ مليون وان الدخل التوازني الذي يحقق الاستخدام الكامل هو عند $240$ مليون.

المطلوب بيان نوع الفجوة وما مقدار الانفاق الحكومي اللازم لذلك اذا علمت ان الميل الحدي للادخار $0.25.$

**الحالة الثانية في حالة وجود الضرائب الثابتة فقط**

 فان دالة الاستهلاك تصبح $C=a+byd$ *وان الدخل المتاح* $Yd=Y-T $ *وان* T=T0 *ومنه فان*

$Y= C=a+byd+I$**O**$+$$G$**O**$ G$**O >>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>2**

$Y= C=a+b(Y-T)+I$**O**$+$$G$**O**

$Y= C=a+bY-bT+I$**O**$+$$G$**O**

$Y= \frac{1}{1-b }(a+ + I$**O**$+$$G$**O-**$bt$**)**

 وعليه فان مضاعف الانفاق هو نفسه $ \frac{1}{1-b }$في حين يكون مضاعف الضريبة $\frac{-b}{1-b}$

والاشارة السالبة للمضاعف هنا تدل على العلاقة العكسية بين التغيير في الضرائب والتغير في الدخل وعليه فان إثر التغير في حجم الضرائب الثابت في الناتج يحسب كالاتي $∆Y=(mt)\*(∆T)$

***مثال****: في اقتصاد معين كان الدخل التوازني الاولي* $4800 $*مليون كيف يمكن للدولة زيادة الدخل الى* 6000$ $ *مليون باستخدام الضرائب إذا كان الميل الحدي للاستهلاك* $0.75 $*.*

***مثال****: لو انخفض الانفاق الحكومي بمقدار 400 مليون ما هو تأثير الانخفاض في الناتج المحلي إذا علمت ان الميل الحدي للاستهلاك*  0.8

***مثال اخر*** *في اقتصاد معين قامت الحكومة بزيادة انفاقها العام بمقدار 40 مليون وزادت من مقدار الضرائب الثابتة بنفس المقدار وكان الميل الحدي للادخار 0.4 المطلوب:*

1. *التغير في الدخل نتيجة تغير الانفاق فقط*
2. *التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب فقط*
3. *التغير في الدخل نتيجة تغير الانفاق والضرائب معا"*

***ثالثا:*** *في حالة وجود الضرائب النسبية فقط ويمكن التعبير عن الضرائب في هذه الحالة بالآتي*$T=ty $*حيث تمثل* t معدل *الضريبة (الميل الحدي للضريبة) وتفرض هذه الضريبة بنسبة واحدة على الدخل وقيمة الميل هي قيمة معدل الضريبة* وعليه سيكون الدخل التوازني في حالة وجود الضرائب النسبية فقط كالاتي

$C=a+b (Yd)$$ Yd=Y-T$

$T=ty$

$C=a+b(Y-ty)$

$Y=a+b (Y‐tY) +I0 +G0$

$Y\left(1‐b+bt\right)=a+I0+G0$

$Y= \frac{1}{1-b+bt}(a+Io+G$o)

اذن مضاعف الانفاق الحكومي في حالة وجود الضرائب هو $\frac{1}{1-b+bt}$ ولا وجود لأثر مضاعف الضرائب المستقلة هنا وانما تأثيرها يظهر من خلال المقام فقط (الميل الحدي للضرائب).

ويمكن ان نلاحظ هنا ان قيمة مضاعف الانفاق بدون الضرائب النسبية سوف يكون أكبر مع وجود تلك الضرائب لان الضرائب تمثل تسربا" من الدخل وكما يمكن ملاحظته من المثال الاتي.

 مثال من البيانات التالية $c=15+ 0.75yd $ $.I=15 $ $. G= 10$

$T=0.2y$

**المطلوب جد الاتي**

1-الدخل التوازني الحالي

2 -مضاعف الانفاق في حالة وجود الضرائب النسبية وعدمها

1. ما هو الأثر الذي تتركه سياسة الحكومة لو انها زادت من انفاقها بمقدار $10$ وزادت بنفس الوقت من الميل الحدي للضريبة الى $0.4$

الحل : 1-الدخل التوازني نعوض جميع المعطيات في معادلة التوازن وكالاتي:

$Y= 15+0.75yd+15+10$

$yd=Y-T$ . $T= ty= 0,2y$

$Y=15+0.75(Y-0.2y)+15+10$

$Y = 15 + 0.75(Y –0.20 Y)+15+10$

$Y = 40 + 0.75 Y –0.15 Y$

$Y= \frac{1}{1-b+bt}(a+Io+G$o) = $\frac{1}{1-0.75+\left(0.75\right)\left(0.2\right)}(40)$

$Y= \frac{1}{0.4 }\left(40\right)=100$

2-المضاعف في حالة عدم وجود الضرائب النسبية هو $\frac{1}{1-b }$$4=\frac{1}{1-0.75 }$

وفي حالة وجود الضرائب النسبية فان المضاعف

2.5= $\frac{1}{1-b+bt}= \frac{1}{1-0.75+0.15}$

3-الدخل التوازني الجديد

$Y= \frac{1}{1-b+bt}(a+Io+G$o) = $\frac{1}{1-0.75+\left(0.75\right)\left(0.4\right)}(50)$ $=90.90$

ويلاحظ من ذلك انه بالرغم من زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 10 والذي يفترض ان يزيد من الدخل التوازني بمقدار $25$ مليون بفعل المضاعف ليصبح الدخل التوازني $125 $الا ان الدخل التوازني انخفض الى ($90.90$ ) وهذا راجع الى زيادة الميل الحدي للضريبة .وهذا يعني ان اثر زيادة معدلات الضرائب كان اكبر من اثر زيادة الطلب الكلي .

**رابعا"**: الدخل التوازني في حالة وجود الضرائب الثابتة والنسبية ويمكن *الجمع بين الضريبة الثابتة والنسبية وتكون دالة الضرائب على الشكل التالي* $T=T0+ty$ وسيكون الدخل التوازني كالاتي:

$C=a+ byd $

$Yd=Y-T$

$T=T0+ty$

$Y=a+b(y-T)+I0+GO $

 Y$=a+b\left[y-\left(T0+ty\right)\right]+I0+G0$

$Y=a+by-bt0-bty+Io+Go$

$Y-by+bty=a+Io+Go-bto$

$Y=\frac{1}{1-b+bt} (a+Io+Go-bTo)$

وعليه فان مضاعف الانفاق في هذه الحالة $\frac{1}{1-b+bt}$ اما مضاعف الضرائب فهو

 $\frac{-b}{1-b+bt}$

***مثال*** *إذا علمت ان الميل الحدي للضريبة (*(t *يساوي0.25 والميل الحدي للاستهلاك 0.8. المطلوب*

1. *احسب قيمة مضاعف الضريبة*
2. *احسب مقدار التغير في الدخل التوازني اذا زادت حصيلة الضريبة الثابتة بمقدار 500 مليون.*

*الحل*

1. *قيمة مضاعف الضريبة هو*$ \frac{ -b}{1-b+bt }$*=* $\frac{-0.8}{1-0.8+(0.8)(0.25)}$ *=-2*
2. *مقدار التغير في الدخل التوازني* $∆Y=(mt)\*\left(∆T\right)$

$∆Y=\left(-2\right)\*\left(500\right)=-1000$

*أي ان الدخل انخفض بمقدار* $ 1000$*اما في الحالة المعاكسة إذا خفضت الحكومة من الضرائب الثابتة بمقدار* 500 *فان التغير في الدخل التوازني سيكون كالاتي:*

$∆Y=\left(-2\right)\*\left(-500\right)=1000$

*أي ان الدخل زاد بمقدار* $1000$ *وهو يعكس الأثر العكسي للضرائب في الدخل.*

***مثال اخر*** *توفرت لديك المعطيات التالية* c=600+0.5yd I=300 G=400 T=800+0.2y

*جد الاتي*

1. *الدخل التوازني الفعلي، ومضاعف الانفاق، ومضاعف الضرائب.*
2. *احسب مقدار الاستهلاك والضرائب.*
3. *ما هو مقدار التغيير في الدخل عند زيادة الضرائب بمقدار 100.*
4. *إذا كان الدخل عند الاستخدام عند الاستخدام الكامل هو 1650 مليون كيف يمكن للحكومة تحقيقه باستخدام سياسة الانفاق العام.*

*الحل 1-الدخل التوازني بعد التعويض نصل مباشرة اليه*

$$Ye= \frac{1}{1-b+bt }(a-bTo+Io+Go)$$

$$Ye=\frac{1}{1-.05+0.5\left(0.2\right)} (600-0.5\left(800\right)+300+400=1500$$

1. *مضاعف الانفاق* $\frac{1}{1-b+bt }=\frac{1}{1-.05+0.5\left(0.2\right)}=\frac{1}{0.6} $
2. *مضاعف الضرائب* $\frac{-b}{1-b+bt }=\frac{-0.5}{1-.05+0.5\left(0.2\right)}=\frac{-0.5}{0.6}$
3. *قيمة الاستهلاك* $C = 600 + 0.5 (400) = 800$
4. *قيمة الضرائب* $T= 800 +0.2 \left(1500\right)=1100$
5. *مقدار التغير في الدخل عند زيادة الضرائب بمقدار 100 هو من خلال المعادلة*

$$∆Y=mt\*∆T=\frac{-0.5}{1-.05+0.5\left(0.2\right)} \*\left(100\right)=- 83.33=- 83.33 اي ان الدخل ينخفض بمقدار $$

1. *مقدار التغير في الانفاق الحكومي للوصول الى مستوى الناتج عند الاستخدام الكامل والذي هو 1650 مليون من خلال المعادلة* $∆Y=mt\*∆G$

$150= \frac{1}{0 .6} \left(∆G \right)\rightarrow ∆G=90 $ *أي ان الزيادة في الانفاق المطلوبة للوصول الى مستوى الدخل عند 1650 مليون هي 90 مليون*

1. ( ) احمد بريهي العلي،"سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق"،مجلة دراسات اقتصادية ،(بغداد:بيت الحكمة ،2000 )،ص42. [↑](#footnote-ref-1)
2. )( Robert E.Looney Cuidelines For Saudi Arabian Monetary policy, The I.B.K Papers series NO(2)26 Kuwait , 1987.pp7-9.www.velooney.info/Rell Bkp. [↑](#footnote-ref-2)
3. () احمد بريهي العلي، " الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة " ، مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الانمائية ، (بغداد :العدد18 ، السنة 2، 2009 ) ص ص18-22. [↑](#footnote-ref-3)
4. () احمد بريهي العلي ، التضخم والسياسة النقدية ، بحث متاح على موقع البنك المركزي العراقي

 http//www.cbi.iq.2009 [↑](#footnote-ref-4)
5. د.المرسي سيد حجازي، "**النظم الضريبية**"،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص129. [↑](#endnote-ref-1)
6. [www.libres.org/français/dossiers/chomage/chomage\_c3\_laffer.htm](http://www.libres.org/fran%C3%A7ais/dossiers/chomage/chomage_c3_laffer.htm). [↑](#endnote-ref-2)
7. د.عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003،ص162. [↑](#endnote-ref-3)